



الوثيقة WSIS/PC-3/DOC/15-A
27 أبريل 2004
الأصل: بالإنكليزية

التقرير الختامي عن الدورة المستأنفة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية

القمة العالمية لمجتمع المعلومات

جنيف، 10-14 نوفمبر و5-6 و9 ديسمبر 2003

المحتويات

أولاً	التنظيم
ألف	افتتاح الدورة المستأنفة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية ومدتها
باء	جدول أعمال الجلسات العامة للدورة المستأنفة
جيم	تنظيم العمل
دال	تقرير رئيس اللجنة التحضيرية
هاء	الحضور
واو	الوثائق
ثانياً	مشروع إعلان المبادئ ومشروع خطة العمل وتقرير اللجنة الفرعية 2 وفريق العمل
ثالثاً	الترتيبات الخاصة بمرحلة تونس من القمة
رابعاً	اعتماد تقرير الدورة المستأنفة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية
خامساً	الملحقات

أولاً التنظيم

ألف افتتاح الدورة المستأنفة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية ومدتها

1 عقدت اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات اجتماعها الثالث من 15 إلى 26 سبتمبر 2003 في جنيف¹. واستأنفت اللجنة اجتماعاتها في جنيف من 10 إلى 14 نوفمبر ومن 5 إلى 6 ديسمبر وفي 9 ديسمبر 2003. وعقدت اللجنة خلال الدورة المستأنفة 11 جلسة عامة و15 اجتماعاً للجنة الفرعية 2 و7 اجتماعات لفريق العمل المعني بمشروع إعلان المبادئ ومشروع خطة العمل.

باء جدول أعمال الجلسات العامة للدورة المستأنفة

2 اعتمدت اللجنة التحضيرية جداول أعمال الجلسات العامة الخامسة (الوثيقة WSIS/PC-3/ADM/9) والسادسة والسابعة (الوثيقة WSIS/PC-3/ADM/12) وكذلك الجلسة العامة الثامنة والجلسات العامة اللاحقة (الوثيقة WSIS/PC-3/ADM/19). ونشر مشروع جداول أعمال الجلسات العامة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات على الموقع http://www.itu.int/wsis/documents/listing-all-pc.asp?lang=en&c_event=pc3.

جيم تنظيم العمل

3 ذكّر أمين الجلسة العامة بتاريخ 10 نوفمبر 2003 المشاركين بأن جدول أعمال الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية اعتمد أثناء اجتماع سبتمبر، وبأن الدورة المستأنفة عليها أن تركز أولاً على البنود من 9 إلى 13 من جدول الأعمال المذكور، كما أطلع المشاركين على مشروع خطة تنظيم الوقت (الوثيقة WSIS/PC-3/ADM/10) التي تضمنت إمكانية عقد جلسات مسائية خلال الأيام الأربعة الأولى للاجتماع.

4 قررت الجلسة العامة السادسة بتاريخ 14 نوفمبر 2003 تعليق الدورة على أن تعقد مرة أخرى على مستوى عالٍ يومي 5 و6 ديسمبر 2003 من أجل استكمال المفاوضات وإقرار النص النهائي لمشروع إعلان المبادئ ومشروع خطة العمل، وفي أثناء تلك المدة أن توكل إلى سويسرا البلد المضيف للمرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات مهمة تسهيل الاتفاق على جميع القضايا المتعلقة.

5 اعتمدت الدورة المستأنفة بتاريخ 5 ديسمبر 2003 مشروع خطة تنظيم الوقت (الوثيقة WSIS/PC-3/ADM/18) بعد إدخال بعض التعديلات عليه. ووافقت على استبدال الجلسات العامة التاسعة والعاشر والحادية عشرة باجتماعات فريق العمل برئاسة وزير الخارجية السويسري مارك فورير، للعمل على مشروع إعلان المبادئ ومشروع خطة العمل، وأن يعقد فريق العمل جلسات مسائية إذا اقتضى الأمر.

6 أحاطت الجلسة العامة بتاريخ 6 ديسمبر 2003 علماً بالقضايا المتعلقة في الوثائق الأساسية للقمة وقررت تعليق دورة الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية مرة أخرى لإعطاء مزيد من الوقت إلى فريق العمل المعني بمشروع إعلان المبادئ ومشروع خطة العمل لإنهاء أعماله. وتقرر استئناف الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية بتاريخ 9 ديسمبر 2003.

7 وفي 9 ديسمبر 2003 تابع فريق العمل، بعد جلسة عامة افتتاحية موجزة برئاسة رئيس اللجنة التحضيرية، المفاوضات التي أتمها حوالي الساعة الواحدة بعد الظهر بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع القضايا المتعلقة. واعتمدت الجلسة العامة الختامية المسودة النهائية للوثائق الأساسية التي ستقدم إلى المرحلة الأولى للقمة لاعتمادها.

¹ بالنسبة إلى التقرير انظر الوثيقة WSIS/PC-3/DOC/12

دال تقرير رئيس اللجنة التحضيرية

8 قدم رئيس اللجنة التحضيرية بتاريخ 10 نوفمبر 2003 تقريراً عن الأعمال التي قام بها منذ تعليق الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية في شهر سبتمبر، يوم أوكلت إليه مهمة الإشراف على المشاورات غير الرسمية المتعلقة بالوثائق الأساسية للقمة. وكان هدف هذه المشاورات إعداد إعلان غير رسمي تنظر فيه الدورة المستأنفة في شهر نوفمبر بغية إحراز تقدم في المفاوضات. وقال الرئيس للمشاركين إنه أنشأ آلية للمشاورات غير الرسمية في اجتماعات مفتوحة أيام 20 و30 و31 أكتوبر 2003، برئاسة السيد السفير أسكو نومينين (فنلندا) من أجل تحديد نقاط الخلاف الأساسية المتعلقة بوثيقة إعلان المبادئ واختيار أفضل السبل لضمان التوصل إلى توافق في الآراء. وأسفرت المشاورات مع حوالي 80 وفداً حكومياً عن وثيقة غير رسمية تضمنت وجهات النظر التي تم التعبير عنها بطريقة حيادية ومتوازنة.

9 بعد تقديم التقرير قبلت الدورة المستأنفة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية بتاريخ 10 نوفمبر 2003 الاقتراح الذي قدمه رئيس اللجنة التحضيرية والذي يطلب فيه إعادة النظر في قرار الجلسة العامة الرابعة واعتماد الوثيقة غير الرسمية كأساس للمفاوضات وذلك لتحقيق أكبر استفادة من جهود الوفود التي شاركت بصورة مباشرة في عملية المشاورات.

10 أفاد الرئيس أيضاً بأنه طلب من المجتمع المدني والقطاع الخاص تعليقاها على هذه الوثيقة غير الرسمية. ونشرت تعليقات لجنة التنسيق CCBI ومكتب المجتمع المدني على موقع القمة العالمية على شبكة الويب بجميع لغات العمل الرسمية الست للجنة التحضيرية من أجل أن تراعى قدر الإمكان في عملية المفاوضات.

هاء الحضور

11 وفقاً للفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 183/56 والمادة 1 من النظام الداخلي للجنة التحضيرية، فتحت الدورة المستأنفة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات لإتاحة المشاركة الكاملة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في أي من وكالاتها المتخصصة.

12 وكانت الدول التالية البالغ عددها 134 دولة ممثلة: ألبانيا، الجزائر، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوليفيا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمارك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، فرنسا، غابون، غامبيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كوريا، الكويت، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا والجبل الأسود، جمهورية سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السودان، سوازيلاند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تنزانيا، تايلاند، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، الفاتيكان، فنزويلا، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي.

13 وكانت الجماعة الأوروبية ممثلة وفقاً لما هو منصوص عليه في النظام الداخلي للجنة التحضيرية.

14 وكانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثلة: الأمم المتحدة؛ برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز؛ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛ اللجنة الاقتصادية لإفريقيا؛ اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبية؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ دائرة الاتصال مع المنظمات غير الحكومية (الأمم المتحدة)؛ مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

15 وكانت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة: الاتحاد البريدي العالمي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

16 وكانت المنظمات الدولية الحكومية المدعوة التالية ممثلة: دول مجموعة إفريقيا والكاريبية والمحيط الهادئ؛ الاتحاد الإفريقي؛ المنظمة الأوروبية للبحوث النووية (CERN)؛ مصرف التنمية للبلدان الأمريكية؛ اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ المنظمة الدولية للاتصالات الساتلية؛ الاتحاد البرلماني الدولي؛ جامعة الدول العربية؛ المنظمة الدولية للفرنكوفونية؛ منظمة المؤتمر الإسلامي؛ منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

17 وحضر الاجتماع عدد من المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التجارية بما فيها أعضاء قطاعات الاتحاد الدولي للاتصالات.

واو الوثائق

18 عرضت الوثائق الرسمية والإدارية ووثائق العمل التالية على الدورة المستأنفة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية:

- مشروع إعلان المبادئ ((WSIS/PC-3/DT/1(Rev.2B))؛
- مشروع إعلان المبادئ ((WSIS/PC-3/DT/6(Rev.1) و WSIS/PC-3/DT/6(Rev.3))؛
- مشروع خطة العمل ((WSIS/PC-3/DOC/10(Rev.1)(Add.2))؛
- مشروع خطة العمل ((WSIS/PC-3/DT/5(Rev.1) و WSIS/PC-3/DT/5(Rev.3))؛
- وثيقة غير رسمية من رئيس اللجنة التحضيرية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات تتعلق بإعلان المبادئ؛
- مشروع التقرير المرحلي للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية ((WSIS/PC-3/DOC/12))؛
- معلومات للمشاركين في الدورة المستأنفة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية ((WSIS/PC-3/ADM/8))؛
- معلومات للمشاركين في الدورة المستأنفة الثانية للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية ((WSIS/PC-3/ADM/17))؛
- مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الخامسة ((WSIS/PC-3/ADM/9))؛

- مشروع جدول أعمال المجلستين العامتين السادسة والسابعة (WSIS/PC-3/ADM/12)؛
- مشروع جدول أعمال الجلسة العامة الثامنة والجلسات العامة اللاحقة (WSIS/PC-3/ADM/19)؛
- مشروع خطة تنظيم الوقت (WSIS/PC-3/ADM/10)؛
- مشروع خطة تنظيم الوقت (WSIS/PC-3/ADM/18)؛
- قائمة المشاركين (WSIS/PC-3/ADM/11).

ويمكن الاطلاع على هذه الوثائق على موقع القمة العالمية على الويب:

http://www.itu.int/wsis/documents/listing-all-pc.asp?lang=en&c_event=pc3

ثانياً مشروع إعلان المبادئ ومشروع خطة العمل وتقرير اللجنة الفرعية 2 وفريق العمل

19 اجتمعت اللجنة الفرعية 2 برئاسة السيد السفير أسكو نوميين (فنلندا) 15 مرة أثناء الدورة المستأنفة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية التي انعقدت من 10 إلى 14 نوفمبر 2003. ووفقاً لقرار اتخذ في الجلسة العامة الافتتاحية، أقرت الوثيقة غير الرسمية التي قدمها رئيس اللجنة التحضيرية كأساس للمفاوضات على مشروع إعلان المبادئ ومشروع خطة العمل. وتم إنشاء أفرقة مخصصة بشأن موضوعات معينة تعمل بتوجيه من بلدان مختلفة، بغية إحراز تقدم في العمل على الوثيقتين الأساسيتين.

20 وفقاً لما أقر في الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية، سُمح للمراقبين بحضور المناقشات التي تدور في الجلسة العامة وفي اجتماعات اللجنة الفرعية 2، وبالإدلاء ببيانات موجزة بدعوة من الرئيس.

21 استمعت اللجنة التحضيرية في جلستها العامة السادسة بتاريخ 14 نوفمبر 2003 إلى تقرير رئيس اللجنة الفرعية 2، ونظرت في النسخة المنقحة لمشروع إعلان المبادئ (WSIS/PC-3/DT/6) والنسخة المنقحة لمشروع خطة العمل (WSIS/PC-3/DT/5(Rev.1)) وأحاطت علماً بأن بعض المسائل الهامة مثل حقوق الإنسان وإدارة الإنترنت ودور وسائل الإعلام، وأمن الشبكات وتمويلها، ما زالت تنتظر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن نص مشترك. وتقرر متابعة أعمال التفاوض بشأن هذه المسائل في الدورة المستأنفة في شهر ديسمبر وتفويض سويسرا بالقيام في الفترة الباقية على الدورة المستأنفة في ديسمبر بالإشراف على المشاورات غير الرسمية بشأن جميع المسائل المتعلقة عملاً على تسهيل الوصول إلى اتفاق.

22 في 5 ديسمبر 2003 طلب رئيس اللجنة التحضيرية من وزير الخارجية السويسري مارك فورير تقديم تقرير عن الأنشطة التي قامت بها سويسرا في تسهيل مهمة المفاوضات منذ تعليق الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية في 3 نوفمبر. وقدم السيد فورير موجزاً للمشاورات غير الرسمية التي قام بها هو والفريق العامل معه في عدد من الاجتماعات المفتوحة العضوية وقدم وثيقتين إحداهما بعنوان "ورقة غير رسمية من فريق تسهيل المفاوضات بشأن مشروع إعلان المبادئ"، والثانية بعنوان "ورقة غير رسمية من فريق تسهيل المفاوضات بشأن مشروع خطة العمل"، تشتملان على نص توافقي لجميع المسائل المتعلقة.

23 وبناء على اقتراح مكتب اللجنة التحضيرية، قررت الجلسة العامة إنشاء فريق عمل برئاسة وزير خارجية سويسرا وتوكل إليه مهمة حل جميع المسائل المتعلقة في مشروع إعلان المبادئ ومشروع خطة العمل، وعدم إعادة فتح النقاش بشأن الفقرات التي تحقق بشأنها توافق في الرأي، وأن تبدأ المفاوضات بالنسبة إلى النصوص التي لا تزال بين أقواس على أساس

المقترحات المقدمة في ورقتي العمل غير الرسميتين المقدمتين من فريق تسهيل المفاوضات. وتقرر أيضاً دعوة المراقبين لإبداء تعليقاتهم في نهاية الجلسة العامة الافتتاحية مع عدم السماح لهم بالمشاركة في عملية التفاوض الرسمية لفريق العمل.

24 في 6 ديسمبر 2003 قررت الجلسة العامة تعليق الدورة الثالثة للجنة التحضيرية مرة أخرى لإتاحة مزيد من الوقت لفريق العمل المعني بمشروع إعلان المبادئ ومشروع خطة العمل، وأن تستأنف دورتها في 9 ديسمبر 2003.

25 في الجلسة العامة الختامية يوم 9 ديسمبر 2003 اعتمدت اللجنة التحضيرية الصيغة النهائية لمشروع إعلان المبادئ (WSIS/PC-3/DT/6(Rev.3))² ومشروع خطة العمل (WSIS/PC-3/DT/5(Rev.3))³ وقررت عرضه على المرحلة الأولى للجنة بغرض اعتماده.

ثالثاً الترتيبات الخاصة بمرحلة تونس من القمة

26 أحاط المشاركون علماً أثناء الجلسة العامة السادسة بتاريخ 14 نوفمبر 2003 بتقرير تونس التي تتأسس فريق العمل المعني بالترتيبات الخاصة بمرحلة تونس من القمة، والذي أنشئ أثناء الجلسة العامة الخامسة. وقدم الاتحاد الأوروبي اقتراحاً بشأن قرار يتعلق بهذه المسألة⁴ وأيدت تونس وسويسرا القرار. وقررت الجلسة العامة أن توافق على هذا الاقتراح وأن تقدمه إلى المرحلة الأولى من القمة لاعتماده.

رابعاً اعتماد تقرير الدورة المستأنفة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية

27 "اعتمد تقرير الدورة المستأنفة للاجتماع الثالث للجنة التحضيرية في الجلسة العامة الختامية يوم 9 ديسمبر 2003، وعُهد إلى المقرر بمهمة إكمال التقرير بمساعدة الأمانة التنفيذية".

² الملحق 1

³ الملحق 2

⁴ الملحق 3

خامساً الملحقات

- الملحق 1: مشروع إعلان المبادئ (WSIS/PC-3/DT/6(Rev.3))
- الملحق 2: مشروع خطة العمل (WSIS/PC-3/DT/5(Rev.3))
- الملحق 3: الترتيبات الخاصة بمرحلة تونس من القمة (WSIS-03/GENEVA/DOC/8).

* * *

الملحق 1

مشروع إعلان المبادئ

بناء مجتمع المعلومات: تحد عالمي في الألفية الجديدة

ألف - رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات

1. نحن ممثلي شعوب العالم وقد اجتمعنا في جنيف من 10 إلى 12 ديسمبر 2003 للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، نعلن رغبتنا المشتركة والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع غايته الناس ويتجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، بحيث يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم في النهوض بتنميتهم المستدامة وفي تحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإبلاء الاحترام الكامل والتأييد للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

2. والتحدي الذي نتصدى له هو تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنهوض بأهداف التنمية الواردة في إعلان الألفية، وهي استئصال الفقر المدقع والجوع؛ وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع؛ وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ وخفض معدلات وفيات الأطفال؛ وتحسين صحة الأمهات؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ وضمان الاستدامة البيئية؛ وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية وذلك سعياً لزيادة السلم والعدل والرخاء في العالم. ونحن نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق التنمية المستدامة وأهداف التنمية المتفق عليها، على نحو ما جاء في إعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ وتوافق آراء مونترالي، وغيرها من نواتج مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

3. ونؤكد من جديد عالمية كل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة والترابط فيما بينها، بما في ذلك الحق في التنمية، المنصوص عليه في إعلان فيينا. ونؤكد أيضاً أن الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وكذلك الحكم الرشيد على جميع المستويات يعتمد بعضها على بعض ويعزز بعضها بعضاً. ونقرر كذلك تعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية كما في الشؤون الوطنية.

4. ونؤكد من جديد، كأساس جوهري لمجتمع المعلومات وكما ورد في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير؛ وأن هذا الحق يشمل حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستيقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية. والاتصال عملية اجتماعية أساسية، وحاجة إنسانية أساسية، وهو أساس كل تنظيم اجتماعي. وهو محور مجتمع المعلومات. وينبغي لكل فرد في كل مكان أن تتاح له الفرصة للمشاركة، ولا ينبغي استبعاد أحد من الفوائد التي يقدمها مجتمع المعلومات.

5. ونؤكد من جديد كذلك التزامنا بأحكام المادة 29 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته أن تنمو نمواً حراً كاملاً، وأن الفرد يخضع في ممارسته حقوقه وحرياته لتلك القيود التي يقرها القانون فقط لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق مقتضيات العدالة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي. ويجب ألا تمارس هذه الحقوق والحريات البتة بما يخالف مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. وبهذا الشكل سنعمل على النهوض بمجتمع للمعلومات تحترم فيه كرامة البشر.

6. وتمشياً مع روح هذا الإعلان فإننا نجدد تعهدنا بدعم مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول.

7. **ونقر بأن العلوم** لها دور مركزي في تطوير مجتمع المعلومات. فالكثير من العناصر المساهمة في بناء مجتمع المعلومات إنما هي حصيلة خطوات التقدم العلمي والتقني التي تحققت بفضل تبادل نتائج البحوث.
8. **ونعترف** بأن التعليم والمعرفة والمعلومات والاتصالات هي بؤرة تقدم البشرية ومساعدتها ورفاهها. وعلاوة على ذلك فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيراً هائلاً على جميع مظاهر الحياة تقريباً. كما أن سرعة تقدم هذه التكنولوجيات تكشف عن فرص جديدة كلياً لبلوغ مستويات أرفع من التنمية. وقدرة هذه التكنولوجيات على تذليل العديد من العقبات التقليدية، وخصوصاً ما يتعلق باختصار الزمن والمسافات، تجعل من الممكن ولأول مرة في التاريخ تسخير إمكانات هذه التكنولوجيات لصالح الملايين من الناس في جميع أرجاء المعمورة.
9. **وندرک** أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ينبغي أن تستخدم كأدوات وليس كغاية بحد ذاتها. وفي الظروف المؤاتية يمكن أن تكون هذه التكنولوجيات وسيلة جبارة تزيد الإنتاجية وتولد النمو الاقتصادي وتدعم خلق فرص العمل وإمكانية الاستخدام وتحسين نوعية الحياة للجميع. وبمقدورها أيضاً تعزيز الحوار بين الناس والأمم والحضارات.
10. **وندرک أيضاً تمام الإدراك** أن منافع ثورة تكنولوجيا المعلومات ليست موزعة توزيعاً متساوياً في الوقت الحاضر سواء بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية أو في داخل المجتمعات. ونحن ملتزمون كل الالتزام بتحويل هذه الفجوة الرقمية إلى فرصة رقمية في متناول الجميع، وخصوصاً في متناول أولئك المعرضين للتخلف عن الركب ولزيد من التهميش.
11. **ونحن ملتزمون** بتحقيق رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات للجيل الحاضر وللأجيال المقبلة. وإننا ندرک أن الشباب هم القوى العاملة في المستقبل وأنهم في طليعة مبتكري تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أوائل الذين يبادرون إلى اعتناقها. ولذلك يجب تمكينهم كدارسين ومطورين ومساهمين وأرباب مشاريع وصانعي قرارات. ويجب أن نركز تركيزاً خاصاً على الشباب الذين لم يتمكنوا بعد من الاستفادة كاملاً من الفرص المتاحة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونحن ملتزمون أيضاً بكفالة احترام حقوق الطفل وضمان حمايته ورفاهه في سياق تطوير تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشغيل خدماتها.
12. **ونؤكد** أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يوفر فرصاً هائلة للمرأة التي ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من مجتمع المعلومات وعنصراً فاعلاً رئيسياً فيه. ونحن ملتزمون بالعمل على أن يتيح مجتمع المعلومات تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على أساس المساواة في جميع مجالات المجتمع وفي جميع عمليات صنع القرارات. وتحقيقاً لذلك ينبغي لنا تعميم منظور المساواة بين الجنسين في كل مجال واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مطية لبلوغ هذه الغاية.
13. ولدى بناء مجتمع المعلومات **سوف نخص بالاهتمام** الاحتياجات الخاصة لدى الفئات المهمشة والضعيفة في المجتمع، بمن فيهم المهاجرون والأشخاص المشردون داخلياً واللاجئون، والعاطلون عن العمل والمحرومون، والأقليات والجماعات الرحل. وسوف نراعي أيضاً الاحتياجات الخاصة لدى كبار السن ولدى الأفراد المعوقين.
14. **ونحن مصممون تصميمياً راسخاً** على تمكين الفقراء، وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية وفي المناطق الحضرية المهمشة، من النفاذ إلى المعلومات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لدعم جهودهم للخلاص من براثن الفقر.
15. وفي إطار تطور مجتمع المعلومات، يجب توجيه اهتمام خاص إلى الأوضاع الخاصة للشعوب الأصلية والعمل على صون تراثهم وإرثهم الثقافي.
16. **ونواصل توجيه** اهتمام خاص إلى الاحتياجات التي تنفرد بها شعوب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان

والأقاليم الخاضعة للاحتلال والبلدان الخارجة من الصراعات والبلدان والمناطق ذات الاحتياجات الخاصة وكذلك الظروف التي تثير تهديدات خطيرة للتنمية، كالكوارث الطبيعية.

17. ونقر بأن بناء مجتمع معلومات جامع يتطلب أشكالاً جديدة من التضامن والشراكة والتعاون بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، أي القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وإذ ندرك أن بلوغ الهدف الطموح الذي يصبو إليه هذا الإعلان - ألا وهو سد الفجوة الرقمية وتحقيق تنمية متناسقة وعادلة ومنصفة للجميع - سوف يتطلب التزاماً قوياً من جميع أصحاب المصلحة، فإننا ندعو إلى التضامن الرقمي، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

18. ليس في هذا الإعلان ما يجوز تفسيره على أنه ينتقص من أحكام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو من أي صك دولي آخر أو قوانين وطنية اعتمدت من أجل تعزيز هذين الصكين، أو يتناقض معها أو يقيدتها أو يبطلها.

باء - مجتمع معلومات للجميع: مبادئ أساسية

19. لقد وُطدنا العزم على سعينا لضمان استفادة الجميع من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونوافق على أنه ينبغي لمواجهة هذه التحديات أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً لتحسين سبل النفاذ إلى البنية التحتية للمعلومات والاتصالات وإلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإلى المعلومات والمعارف، ولبناء القدرات؛ ولزيادة الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولإنشاء بيئة تمكينية على جميع المستويات؛ ولتطوير وتوسيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ولتشجيع التنوع الثقافي واحترامه؛ وللاعتراف بدور وسائط الإعلام؛ ولمعالجة الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات؛ ولتشجيع التعاون الدولي والإقليمي. ونوافق على أن هذه هي المبادئ الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع.

1) دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

20. تضطلع الحكومات، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بدور هام وبمسؤولية كبيرة في تطوير مجتمع المعلومات، وكذلك في عمليات صنع القرارات حسب الاقتضاء. وبناء مجتمع معلومات غاياته الناس هو جهد مشترك يتطلب التعاون والشراكة بين جميع أصحاب المصلحة.

2) البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس جوهري لمجتمع معلومات جامع

21. إن التوصيلية عامل تمكيني محوري في بناء مجتمع المعلومات. ويشكل النفاذ الشامل، في كل مكان وعلى أساس منصف وبتكلفة معقولة، إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدماتها بما في ذلك النفاذ إلى الطاقة المحركة وإلى الخدمات البريادية، واحداً من التحديات في مجتمع المعلومات ويجب أن يكون هدفاً لجميع أصحاب المصلحة المشتركين في بناء هذا المجتمع. وتنطوي التوصيلية أيضاً على النفاذ إلى الطاقة المحركة والخدمات البريادية، وهو ما ينبغي كفالتة وفقاً للتشريعات المحلية في كل بلد.

22. إن توفر بنية تحتية متطورة من شبكات المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، تكون مكيمة مراعاة الظروف الإقليمية والوطنية والمحلية ويسهل النفاذ إليها بتكلفة معقولة، وتستغل على نطاق أوسع إمكانات النطاق العريض وغيره من التكنولوجيات المبتكرة حيثما أمكن، من شأنه أن يزيد سرعة التقدم الاجتماعي والاقتصادي في البلدان وأن يعزز رفاه جميع الأفراد والمجتمعات والشعوب.

23. وينبغي وضع سياسات توفر مناخاً مؤاتياً من الاستقرار وإمكانية التنبؤ والمنافسة الشريفة على جميع المستويات وتنفيذ هذه السياسات بحيث لا تؤدي إلى اجتذاب المزيد من الاستثمارات الخاصة من أجل تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب وإنما تسمح أيضاً بالوفاء بالتزامات الخدمة الشاملة في المناطق التي لا تنجح فيها ظروف السوق التقليدية. ومن شأن إنشاء نقاط لنفذ الجمهور في المناطق المحرومة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في أماكن مثل مكاتب البريد والمدارس والمكتبات ودور المحفوظات، أن يكون وسيلة فعالة لضمان النفاذ الشامل إلى البنية التحتية والخدمات التي يوفرها مجتمع المعلومات.

(3) النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

24. إن قدرة الجميع على النفاذ إلى المعلومات والأفكار والمعارف والمساهمة فيها مسألة أساسية في مجتمع معلومات جامع.

25. ومن الممكن تعزيز وتبادل المعارف على الصعيد العالمي لأغراض التنمية وتدعيمها بإزالة الحواجز التي تعترض سبيل النفاذ المنصف إلى المعلومات لأغراض الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والصحية والثقافية والتعليمية والعلمية وبتيسير النفاذ إلى المعلومات المشاع، بما في ذلك من خلال التصميمات العالمية واستخدام التكنولوجيات المساعدة.

26. يمثل ثراء ميدان المعلومات المشاع عنصراً ضرورياً لنمو مجتمع المعلومات وتحقيق منافع متعددة مثل تثقيف الجمهور، وتوفير فرص العمل الجديدة، والابتكار وتوفير فرص التجارة وتقديم العلوم. وينبغي تيسير النفاذ إلى المعلومات المشاع لدعم مجتمع المعلومات كما ينبغي حمايتها من سوء استغلالها. وينبغي تدعيم المؤسسات العامة مثل المكتبات ودور المحفوظات والمتاحف ومعارض مجموعات الأعمال الثقافية وغيرها من نقاط النفاذ في المجتمعات المحلية، وذلك لدعم الحفاظ على السجلات الوثائقية والنفاذ الحر والمنصف إلى المعلومات.

27. ويمكن تعزيز النفاذ إلى المعلومات والمعارف من خلال إذكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة بالإمكانات التي توفرها مختلف نماذج البرمجيات، بما فيها البرمجيات مسجلة الملكية والمفتوحة المصدر والجانية وذلك لزيادة المنافسة ونفاذ المستعملين وتنوع الاختيار ولتمكين جميع المستخدمين من وضع الحلول التي تفي بمتطلباتهم. والنفاذ إلى البرمجيات بتكلفة معقولة ينبغي أن يعتبر عنصراً هاماً في مجتمع للمعلومات جامع حقاً.

28. ونسعى إلى تعزيز النفاذ الشامل إلى المعارف العلمية على أساس تكافؤ الفرص أمام الجميع واستحداث المعلومات العلمية والتقنية ونشرها، بما في ذلك مبادرات النفاذ المفتوح من أجل النشر العلمي.

(4) بناء القدرات

29. ينبغي أن يتاح لكل شخص فرصة اكتساب المهارات والمعارف اللازمة لفهم مجتمع المعلومات واقتصاد المعارف والمشاركة فيهما بنشاط والاستفادة الكاملة منهما. ومحو الأمية وتوفير التعليم الابتدائي للجميع من العوامل الرئيسية لبناء مجتمع معلومات جامع يولي اهتماماً خاصاً للاحتياجات التي تنفرد بها الفتيات والنساء. ونظراً لاتساع نطاق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحاجة إلى أخصائيين في المعلومات على جميع المستويات، فإن عملية بناء القدرات المؤسسية جديرة بعناية خاصة.

30. وينبغي تعزيز استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للأشخاص المعوقين والمجموعات المحرومة والضعيفة.

31. إن مواصلة التعليم وتعليم البالغين وإعادة التدريب، والتعلم مدى الحياة، والتعلم عن بعد، وغير ذلك من الخدمات الخاصة، كالطب عن بعد، يمكنها أن تسهم جوهرياً في زيادة قابلية التوظيف وأن تساعد الناس على الاستفادة من الفرص

الجديدة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوظائف التقليدية والعمل الحر والمهن الجديدة. وتعتبر التوعية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومعرفة مبادئها من بين الركائز الأساسية في هذا المجال.

32. ويتعين على مؤلفي المحتوى وناشريه ومنتجيه وكذلك على المدرسين والمدربين وأمناء المحفوظات وأمناء المكتبات والدارسين القيام بدور نشط في تعزيز مجتمع المعلومات، ولا سيما في أقل البلدان نمواً.

33. ولتحقيق التنمية المستدامة لمجتمع المعلومات لا بد من تدعيم القدرة الوطنية في البحوث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفضلاً عن ذلك، فإن الشراكات، خاصة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، في مجالات البحوث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وتصنيع منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنتاجها وتسويقها، شراكات ذات أهمية حاسمة في تعزيز بناء القدرات والمشاركة الشاملة في مجتمع المعلومات. ويفتح تصنيع منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آفاقاً واسعة لتكوين الثروات.

34. إن تحقيق طموحنا المشترك، ولا سيما للبلدان النامية، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، للتمتع بالعضوية الكاملة في مجتمع المعلومات، والاندماج الإيجابي في اقتصاد المعرفة، يعتمد إلى حد كبير على زيادة بناء القدرات في مجالات التعليم والدراية التكنولوجية والنفوذ إلى المعلومات، وهي جميعاً من العوامل الرئيسية في تحديد درجة التنمية والقدرة على المنافسة.

(5) بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

35. إن تعزيز إطار الطمأنينة الذي يشمل أمن المعلومات وأمن الشبكات والتصديق وصون الخصوصية وحماية المستهلك، شرط أساسي مسبق لتنمية مجتمع المعلومات وبناء الثقة بين مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتطلب الأمر ترويج ثقافة عالمية للأمن السيبراني وتطويرها وتنفيذها بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة وهيئات الخبرة الدولية. وينبغي دعم هذه الجهود بمزيد من التعاون الدولي. ومن المهم، في إطار هذه الثقافة العالمية للأمن السيبراني، تعزيز الأمن وضمان حماية البيانات والخصوصية مع تعزيز النفاذ والتجارة في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كل بلد وأن تحترم جوانب مجتمع المعلومات ذات التوجه الإنمائي.

36. وإذ نعترف بمبادئ النفاذ الشامل وغير التمييزي لجميع الأمم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإننا ندعم أنشطة الأمم المتحدة التي تحول دون إمكانية استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض لا تتسق مع الأهداف المتعلقة بصون الاستقرار والأمن الدوليين، وقد تنال من سلامة البنية التحتية داخل الدول، بما يلحق الضرر بأمنها. ومع احترام حقوق الإنسان، فمن الضروري منع استعمال موارد المعلومات والتكنولوجيات في أغراض إجرامية وإرهابية.

37. الرسائل الاقتصادية مشكلة هامة ومتزايدة للمستخدمين والشبكات وللاترنت برمتها. وينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتصادية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة.

(6) البيئة التمكينية

38. لا بد لمجتمع المعلومات من بيئة تمكينية على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة هامة رئيسية في الحكم الرشيد.

39. إن سيادة القانون، واقتراحها بوجود سياسة داعمة شفافة تشجع المنافسة وتكون محايدة تكنولوجياً ويمكن التنبؤ بها، وبوجود إطار تنظيمي يعبر عن الواقع الوطني أمر جوهري لبناء مجتمع معلومات غايته الناس. ويتعين على الحكومات التدخل عند الاقتضاء لتدارك مواطن القصور في السوق، وللحفاظ على المنافسة النزيهة واجتذاب الاستثمار وتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها ولتعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية، ولخدمة الأولويات الوطنية.

40. إن توفر بيئة دولية ديناميكية وتمكينية تدعم الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا والتعاون الدولي، لا سيما في مجالات التمويل والديون والتجارة، إضافة إلى مشاركة كاملة وفعالة من جانب البلدان النامية في عملية صنع القرار عالمياً، كل هذه الأمور عناصر حيوية تستكمل جهود التنمية الوطنية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومن شأن تحسين التوصيلية العالمية بتكلفة معقولة أن يسهم مساهمة كبيرة في فعالية هذه الجهود الإنمائية.

41. إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عامل هام يمكن من تحقيق النمو من خلال ما توفره من مكاسب في الكفاءة وزيادة في الإنتاجية، لا سيما في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد تنطوي تنمية مجتمع المعلومات على أهمية للنمو الاقتصادي المرتكز على قاعدة عريضة سواء في البلدان المتقدمة أو النامية. وينبغي تعزيز المكاسب التي تتحقق على صعيد الإنتاجية مؤيدة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكارات المطبقة على مختلف القطاعات الاقتصادية. والتوزيع المنصف للمزايا يسهم في استئصال الفقر وفي التنمية الاجتماعية. والسياسات الرامية إلى تعزيز الاستثمار المنتج وتمكن المنشآت، وخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أن تدخل التغييرات اللازمة لكي تجني ثمار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ستكون على الأرجح أكثر السياسات نفعاً.

42. حماية الملكية الفكرية عنصر هام من أجل تشجيع الابتكار والإبداع في مجتمع المعلومات؛ وبالمثل، فإن نشر المعرفة وبثها وتقاسمها على نطاق واسع عنصر هام لتشجيع الابتكار والإبداع. وتيسير المشاركة المجدية من جانب الجميع في قضايا الملكية الفكرية وتقاسم المعارف، من خلال التوعية وبناء القدرات، جانب أساسي في مجتمع المعلومات الجامع.

43. أفضل طريقة لدفع التنمية المستدامة في مجتمع المعلومات هي الإدماج الكامل للجهود والبرامج المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية. ونحن نرحب بالشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، ونشجع المجتمع الدولي على مساندة التدابير ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لهذه المبادرة وكذلك التدابير المرتبطة بجهود مماثلة في مناطق أخرى. ويسهم توزيع ثمار النمو المترتبة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استئصال الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة.

44. وتوحيد المقاييس هو إحدى اللبنات الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وينبغي التركيز بشكل خاص على وضع واعتماد مقاييس دولية. كما أن وضع مقاييس مفتوحة وقابلة للتشغيل البيئي وغير تمييزية وتدفعها قوى الطلب، وتأخذ في الاعتبار احتياجات المستعملين والمستهلكين، هو عنصر أساسي في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة انتشارها وتيسير النفاذ إليها بتكلفة معقولة، خاصة في البلدان النامية. وترمي المقاييس الدولية إلى توفير بيئة يستطيع فيها المستهلكون النفاذ إلى الخدمات في شتى أنحاء العالم بغض النظر عن التكنولوجيا التي تدعمها.

45. ينبغي إدارة طيف الترددات الراديوية بما يحقق الصالح العام ويتفق مع مبدأ الشرعية، ومع الاحترام الكامل للقوانين والتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية ذات الصلة.

46. وتستحث الدول بقوة، في غضون بناء مجتمع المعلومات، على اتخاذ خطوات لمنع وتحاشي أية تدابير من جانب واحد لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويمكن أن تعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان في البلدان المعنية أو تعوق رفاههم.

47. واعترافاً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تغير طريقة عملنا تغييراً مضطرباً، فمن الأمور الأساسية توفير بيئة عمل آمنة وأمنة وصحية وملائمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحترم المعايير الدولية ذات الصلة.

48. وقد تطورت الإنترنت لتصبح مرفقاً عالمياً متاحاً للعامّة وينبغي أن تشكل إدارتها قضية مركزية في جدول أعمال مجتمع المعلومات. وينبغي أن تكون الإدارة الدولية للإنترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وبمشاركة كاملة من الحكومات

والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ويجب أن تكفل توزيعاً منصفاً للموارد وأن تيسر النفاذ أمام الجميع وأن تكفل تشغيلاً مستقراً وأمناً للإنترنت مع مراعاة اعتبار تعدد اللغات.

49. تنطوي إدارة الإنترنت على قضايا تقنية وقضايا تتعلق بالسياسات العامة على حد سواء، وينبغي أن يشترك فيها جميع أصحاب المصلحة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية ذات الصلة. ومن المسلم به في هذا الصدد أن:

أ (السلطة السياسية على قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت تُعتبر حقاً سيادياً للدول، إذ تملك حقوقاً ومسؤوليات بشأن قضايا السياسات العامة الدولية المتصلة بالإنترنت؛

ب) ظل القطاع الخاص يؤدي دوراً هاماً في تطوير الإنترنت في المجالين التقني والاقتصادي، وينبغي له أن يواصل القيام بذلك؛

ج) كما قام المجتمع المدني بدور هام في المسائل المتعلقة بالإنترنت وبخاصة على صعيد المجتمع المحلي وينبغي له أن يواصل القيام بهذا الدور؛

د) قامت المنظمات الدولية الحكومية بدور في تيسير تنسيق قضايا السياسات العامة المتصلة بالإنترنت وينبغي أن تواصل القيام بذلك؛

هـ) كما قامت المنظمات الدولية بدور هام في تطوير المعايير التقنية المتصلة بالإنترنت والسياسات ذات الصلة، وينبغي أن تواصل القيام بذلك.

50. ينبغي معالجة القضايا المتعلقة بإدارة الإنترنت على الصعيد الدولي بطريقة منسقة. إننا نطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معني بإدارة الإنترنت في عملية مفتوحة وجامعة تكفل إيجاد آلية للمشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشمل المنظمات والمحافل الدولية الحكومية والدولية، وبحيث يستكشف ويقدم اقتراحات، بحسب الاقتضاء، بشأن اتخاذ إجراءات تتعلق بإدارة الإنترنت بحلول عام 2005.

(7) تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: منافعها في جميع جوانب الحياة

51. ينبغي أن يكون الهدف من استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها هو تحقيق فوائد في كل جوانب حياتنا اليومية. وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تنطوي على أهمية في العمليات والخدمات الحكومية والرعاية الصحية والمعلومات الصحية والتعليم والتدريب والعمل وتوفير فرص العمل والأعمال التجارية والزراعة والنقل وحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية ومنع الكوارث والثقافة واستئصال الفقر وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها. كذلك ينبغي أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إشاعة أنماط مستدامة للإنتاج وللإستهلاك وفي خفض الحواجز التقليدية، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام الجميع للنفاذ إلى الأسواق المحلية والعالمية بطريقة تتسم بمزيد من الإنصاف. وينبغي أن تكون التطبيقات سهلة الاستعمال ومتاحة للجميع بتكلفة معقولة وأن تكون مكيفة للاحتياجات المحلية من حيث اللغة والثقافة، وأن تدعم التنمية المستدامة. ولهذا الغرض، ينبغي أن تؤدي السلطات المحلية دوراً رئيسياً في توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مواطنيها.

(8) التنوع الثقافي والهوية الثقافية، والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

52. التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية جمعاء. وينبغي أن يقوم مجتمع المعلومات على أساس احترام الهوية الثقافية والتنوع الثقافي واللغوي والتقاليد والأديان وأن يعزز احترام هذه المفاهيم، وأن يشجع الحوار بين الثقافات والحضارات. ومن شأن تعزيز وتأكيد الهويات الثقافية المتنوعة واللغات المختلفة والحفاظ عليها، كما جاء في الوثائق المتفق عليها ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة، بما في ذلك إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، أن يدعم إثراء مجتمع المعلومات.

53. ويجب إعطاء أولوية عالية في بناء مجتمع معلومات جامع لإنشاء المحتوى بلغات وأنساق متعددة ونشره والحفاظ عليه مع إيلاء الاهتمام اللازم إلى تنوع مصادر الأعمال الإبداعية والاعتراف الواجب بحقوق المؤلفين والفنانين. ومن الضروري تعزيز إنتاج شتى أنواع المحتوى - التربوية أو العلمية أو الثقافية أو الترفيهية - بلغات وأنساق متنوعة والنفاذ إليها. كما أن تطوير محتوى محلي يناسب الاحتياجات المحلية أو الإقليمية يشجع التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويحفز مشاركة جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم الناس الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية والهامشية.

54. إن الحفاظ على التراث الثقافي هو عنصر حاسم في تكوين الهوية وفهم الأفراد لذاتهم وربط المجتمع بماضيه. وينبغي لمجتمع المعلومات أن يعمل على تسخير التراث الثقافي والحفاظ عليه للمستقبل بكل الوسائل المناسبة، بما فيها الرقمنة.

(9) وسائط الإعلام

55. ونؤكد من جديد التزامنا بمبادئ حرية الصحافة وحرية المعلومات وكذلك بمبادئ الاستقلال والتعددية والتنوع في وسائط الإعلام، وهي عناصر جوهرية في مجتمع المعلومات. ومن الأمور الهامة في مجتمع المعلومات حرية التماس المعلومات وتلقيها وإذاعتها واستعمالها لإحداث وتراكم ونشر المعرفة. وندعو وسائط الإعلام إلى استعمال المعلومات بطريقة تنم عن الشعور بالمسؤولية وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والمهنية. وتؤدي وسائط الإعلام التقليدية بجميع أشكالها دوراً هاماً في مجتمع المعلومات، وينبغي أن تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً داعماً في هذا الصدد. وينبغي تشجيع تنوع ملكية وسائط الإعلام بما يتفق مع القوانين الوطنية مع مراعاة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. ونؤكد من جديد ضرورة الحد من اختلال التوازن في وسائط الإعلام على الصعيد الدولي ولا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية والموارد التقنية وتنمية المهارات البشرية.

(10) الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

56. ينبغي لمجتمع المعلومات أن يحترم السلم وأن يدافع عن القيم الأساسية مثل الحرية والمساواة والتضامن والتسامح والمسؤولية المشتركة واحترام الطبيعة.

57. وإننا نقر بأهمية الأخلاق لمجتمع المعلومات، الذي ينبغي أن يرفع العدالة وكرامة الإنسان وقيمه. وينبغي توفير أقصى حد ممكن من الحماية للأسرة لتمكينها من أداء دورها الحاسم في المجتمع.

58. ينبغي أن يراعى في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق المحتوى احترام حقوق الإنسان والحرية الأساسية للآخرين، بما في ذلك الخصوصية الشخصية والحق في حرية الفكر والضمير والدين تمثيلاً مع الصكوك الدولية ذات الصلة.

59. ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات أن تتخذ الإجراءات المناسبة والتدابير الوقائية، حسبما تقرره القوانين، مناهضة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض سيئة مثل الأعمال غير المشروعة وغير ذلك من الأعمال بدوافع العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكرهية والعنف، وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما فيها اشتهاة الأطفال، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتجار بالأشخاص واستغلالهم.

(11) التعاون الدولي والإقليمي

60. إننا نسعى إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جهودنا لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، ولدعم المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان. إن مجتمع المعلومات عالمي الطابع في جوهره، ومن ثم لا بد من تدعيم الجهود الوطنية، بإقامة تعاون دولي وإقليمي فعال بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

61. ولكي يتسنى بناء مجتمع معلومات عالمي جامع، سوف نعتمد على التماس مناهج وآليات دولية ملموسة وفعالية العمل بموجبها، بما في ذلك المساعدة المالية والتقنية. ولذا، ومع تقديرنا لما يجري من تعاون بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال آليات مختلفة، فإننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الالتزام "بجدول أعمال التضامن الرقمي" الوارد في خطة العمل. ونحن مقتنعون أن الهدف المتفق عليه عالمياً هو المساهمة في سد الفجوة الرقمية، وتعزيز النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد فرص رقمية وتسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية. ونقر الرغبة التي أبدتها بعض المشاركين في إنشاء صندوق طوعي دولي هو "صندوق التضامن الرقمي"، ورغبة بعض المشاركين الآخرين في إجراء دراسات عن الآليات القائمة وعن جدوى هذا الصندوق ومدى كفاءته.

62. إن التكامل الإقليمي يسهم في تنمية مجتمع المعلومات العالمي ويجعل التعاون الوثيق داخل الأقاليم وفيما بينها أمراً لا غنى عنه. وينبغي للحوار الإقليمي أن يسهم في بناء القدرات الوطنية وفي مواءمة الاستراتيجيات الوطنية مع أهداف إعلان المبادئ هذا مواءمة متسقة، وأن يراعي في الوقت ذاته الخصائص الوطنية والإقليمية. وفي هذا السياق نرحب بالتدابير المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار هذه المبادرات ونشجع المجتمع الدولي على دعم هذه التدابير.

63. ونقرر مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، وذلك من خلال تعبئة التمويل من كل المصادر وتوفير المساعدة المالية والتقنية وإيجاد بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا بما يتسق مع مقاصد هذا الإعلان وخطة العمل.

64. إن الاختصاصات الرئيسية للاتحاد الدولي للاتصالات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمساعدة على سد الفجوة الرقمية والتعاون الدولي والإقليمي، وإدارة طيف التردد الراديوي، ووضع المعايير ونشر المعلومات، كلها عوامل ذات أهمية حاسمة في بناء مجتمع المعلومات.

جيم - نحو مجتمع معلومات للجميع يركز على تقاسم المعرفة

65. إننا نلتزم بتعزيز التعاون من أجل البحث عن استجابات مشتركة للتحديات التي نواجهها ومن أجل تنفيذ خطة العمل التي ستحقق رؤيتنا لمجتمع معلومات جامع يركز على المبادئ الرئيسية الواردة في هذا الإعلان.

66. ونلتزم كذلك بتقييم ومتابعة التقدم المحرز في سد الفجوة الرقمية، مع مراعاة مستويات التنمية المختلفة، وذلك لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف المبينة في إعلان الألفية، ولتقييم فعالية الاستثمار وجهود التعاون الدولي في بناء مجتمع المعلومات.

67. ويجدوننا الاعتقاد الراسخ بأننا مجتمعين ندخل عهداً جديداً ينطوي على إمكانات هائلة، هو عهد مجتمع المعلومات واتساع أفق الاتصال بين الناس. وفي هذا المجتمع الناشئ يمكن إنشاء المعلومات والمعارف وتبادلها وتقاسمها وبثها عبر جميع شبكات العالم. وإذا اتخذنا التدابير اللازمة فسيستطيع الجميع في القريب العمل معاً لبناء مجتمع معلومات جديد يقوم على تقاسم المعرفة ويرتكز على التضامن العالمي وعلى تبادل فهم أفضل بين الشعوب والأمم. ونحن على ثقة من أن هذه التدابير تمهد الطريق لتنمية مجتمع معرفة حقيقي في المستقبل.

الملحق 2

مشروع خطة العمل

ألف) المقدمة

1. خطة العمل هذه تترجم الرؤية المشتركة والمبادئ التوجيهية الواردة في إعلان المبادئ إلى خطوط عمل ملموسة من أجل مواصلة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الوارد منها في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان جوهانسبرغ وخطة التنفيذ، من خلال النهوض باستعمال المنتجات والشبكات والخدمات والتطبيقات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومساعدة البلدان على تجاوز الفجوة الرقمية. وسيتم إنجاز مجتمع المعلومات المتوخى في إعلان المبادئ بفضل التعاون والتضامن بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة الآخرين.

2. ومجتمع المعلومات مفهوم أخذ في التطور وقد وصل إلى مستويات مختلفة في مختلف أنحاء العالم بحسب مراحل التنمية المختلفة. ويعمل التطور التكنولوجي وغيره من التطورات على سرعة تحوير البيئة التي تجري فيها صياغة مجتمع المعلومات. وبالتالي، فإن خطة العمل هي إطار متطور للنهوض بمجتمع المعلومات على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية. ويوفر الهيكل الفريد للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تتألف من مرحلتين فرصة لأخذ هذا التطور في الاعتبار.

3. يتعين على جميع أصحاب المصلحة الاضطلاع بدور هام في مجتمع المعلومات، لا سيما من خلال الشراكات:

أ) تؤدي الحكومات دوراً أساسياً في وضع وتنفيذ استراتيجيات إلكترونية وطنية شاملة ومستدامة تستشرف آفاق المستقبل. وينبغي للقطاع الخاص والمجتمع المدني الاضطلاع بدور استشاري هام، بالتشاور مع الحكومات، في وضع الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية.

ب) يعتبر التزام القطاع الخاص مسألة هامة في تطوير ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء فيما يتعلق بالبنية التحتية أو المحتوى أو التطبيقات. والقطاع الخاص ليس مجرد طرف فاعل في السوق ولكنه يضطلع بدور أيضاً في سياق أوسع للتنمية المستدامة.

ج) يعتبر التزام المجتمع المدني ومشاركته مسألة مساوية في الأهمية فيما يتعلق بإنشاء مجتمع للمعلومات على أساس عادل وتنفيذ مبادرات تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إنمائية.

د) وللمؤسسات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، دور رئيسي في إدماج استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية الإنمائية وإتاحة الموارد الضرورية لبناء مجتمع المعلومات ولتقييم التقدم المحرز.

باء) الأهداف والغايات والمقاصد

4. تتمثل أهداف خطة العمل في بناء مجتمع معلومات جامع ووضع إمكانات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية والنهوض باستعمال المعلومات والمعارف من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك ما يتضمنه إعلان الألفية منها، والتصدي لتحديات جديدة تواجه مجتمع المعلومات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. ولا بد من اغتنام الفرصة في المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تحليل وتقييم التقدم المحرز نحو تقليص الفجوة الرقمية.

5. سيتم وضع أهداف محددة لمجتمع المعلومات حسب الاقتضاء على الصعيد الوطني في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية ووفقاً للسياسات الإنمائية الوطنية، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة. ويمكن أن تستخدم هذه الأهداف بوصفها علامات لقياس التدابير المتخذة ولتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الشاملة لمجتمع المعلومات.

6. استناداً إلى الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك أهداف الألفية التي تقوم على التعاون الدولي يمكن استعمال الأهداف الاستراتيجية التالية بوصفها نقاطاً مرجعية عملية لتحسين التوصيلية والنفوذ في مجال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز أهداف خطة العمل التي يتعين إنجازها بحلول عام 2015. ويمكن أن تؤخذ هذه الأهداف في الحسبان عند تحديد الأهداف الوطنية بمراعاة الظروف الوطنية المختلفة:

- أ (توصيل القرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفاذ مجتمعية؛
- ب (توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ج (توصيل المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- د (توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمتاحف ومكاتب البريد والأرشفات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- هـ (توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- و (توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعناوين البريد الإلكتروني؛
- ز (تعديل جميع المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية؛
- ح (تأمين نفاذ جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية؛
- ط (التشجيع على تطوير المحتوى وقيمة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت؛
- ي (تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أماكن قريبة.

7. وستولى عناية خاصة، عند تنفيذ هذه الأهداف والغايات والمقاصد، لاحتياجات البلدان النامية لا سيما البلدان والشعوب والجماعات المذكورة في الفقرات 11-16 من إعلان المبادئ.

جيم) خطوط العمل

جيم 1. دور الحكومات وجميع أصحاب المصلحة في النهوض بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية

8. تعتبر المشاركة الفعالة للحكومات ولأصحاب المصلحة جميعاً أمراً حيوياً في تنمية مجتمع المعلومات وتتطلب تعاونهم جميعاً والشراكة فيما بينهم.

أ (ضرورة قيام جميع البلدان بالتشجيع على صياغة استراتيجيات إلكترونية وطنية بحلول عام 2005، تشمل ما يلزم من بناء القدرات البشرية، وتأخذ في اعتبارها الظروف الوطنية المختلفة.

ب (إقامة حوار منظم بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين على الصعيد الوطني، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتصميم استراتيجيات إلكترونية من أجل مجتمع المعلومات ومن أجل تبادل أفضل الممارسات.

ج (عند صياغة الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية وتنفيذها ينبغي أن يراعي أصحاب المصلحة الاحتياجات والشواغل المحلية والإقليمية والوطنية. وينبغي أن تشمل المبادرات المتخذة مفهوم الاستدامة لتعظيم الفائدة منها. وينبغي للقطاع الخاص أن ينخرط في تنفيذ مشاريع محددة لتنمية مجتمع المعلومات على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية.

د (تشجيع كل بلد على إنشاء شراكة واحدة فعّالة على الأقل بين القطاعين العام والخاص أو شراكة بين قطاعات متعددة بحلول عام 2005 كنموذج يحتذى للأعمال المستقبلية.

هـ (تحديد الآليات اللازمة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، من أجل استهلال وتعزيز شراكات بين أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات.

و (استكشاف إمكانية إنشاء منافذ قابلة للاستمرار تضم أصحاب مصلحة متعددين من أجل السكان الأصليين على المستوى الوطني.

ز (ينبغي بحلول عام 2005 أن تطور المنظمات الدولية والمؤسسات المالية ذات الصلة استراتيجياتها الخاصة لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، بما في ذلك أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة، وكأداة فعالة للمساعدة على تحقيق الأهداف المذكورة في إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة.

ح (ينبغي للمنظمات الدولية أن تنشر، كل في مجالات اختصاصها، وبما في ذلك في موقعها على شبكة الويب، معلومات موثوقة مقدمة من أصحاب المصلحة المعنيين عن تجاربهم الناجحة في مجال تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطتهم.

ط (تشجيع اعتماد سلسلة من التدابير المتصلة تشمل بين ما تشمل: مخططات المراكز الحاضنة واستثمارات رأس المال المخاطر (وطنياً ودولياً) والصناديق الاستثمارية الحكومية (بما في ذلك التمويل بمبالغ صغيرة للمشاركة الصغيرة والمتوسطة والمشاريع بالغة الصغر) واستراتيجيات تشجيع الاستثمار وأنشطة دعم تصدير البرمجيات (المشورة التجارية) ودعم شبكات البحث والتطوير ومجموعات البرمجيات.

جيم 2. البنية التحتية للمعلومات والاتصالات: أساس مكين لمجتمع المعلومات

9. البنية التحتية عامل محوري للوصول إلى هدف الشمول الرقمي الذي يمكن من تحقيق نفاذ الجميع إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نفاذاً شاملاً ومستداماً في كل مكان وبتكلفة معقولة، على أن تؤخذ في الاعتبار جميع الحلول ذات الصلة التي تُنفذ في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، من أجل توفير التوصيلية المستدامة للمناطق النائية والمهمشة والنفاذ إليها على المستويين الوطني والإقليمي.

أ (ينبغي للحكومات أن تتخذ إجراءات في إطار السياسات الإنمائية الوطنية من أجل دعم بيئة تمكينية وتنافسية للاستثمار الضروري في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل إنشاء خدمات جديدة.

ب (القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بوضع سياسات واستراتيجيات ملائمة للنفاذ الشامل ووسائل تنفيذها، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية ووضع مؤشرات لتوصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج (القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بتوفير وتحسين توصيلية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المدارس والجامعات والمؤسسات الصحية والمكاتب ومكاتب البريد والمراكز المجتمعية والمتاحف والمؤسسات الأخرى المفتوحة أمام الجمهور، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية.

د (استحداث وتدعيم بنية تحتية للشبكات عريضة النطاق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية بما في ذلك استخدام الأنظمة الساتلية وغيرها من الأنظمة للمساعدة في توفير القدرة اللازمة لتلبية احتياجات البلدان ومواطنيها ولتوفير خدمات جديدة قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ودعم الدراسات التقنية والتنظيمية والتشغيلية التي يقوم بها الاتحاد الدولي للاتصالات والتي تقوم بها المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء، وذلك من أجل:

1' توسيع النفاذ إلى الموارد المدارة وتنسيق الترددات وتقييم الأنظمة على الصعيد العالمي؛

2' تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛

3' تشجيع توفير خدمات ساتلية عالمية عالية السرعة للمناطق الفقيرة في الخدمات مثل المناطق النائية وقليلة الكثافة السكانية؛

4' استكشاف أنظمة أخرى قادرة على توفير توصيلية عالية السرعة.

هـ (القيام، في سياق الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، بمعالجة الاحتياجات الخاصة لكبار السن والمعوقين والأطفال، ولا سيما الأطفال المهمشين، وغير هؤلاء من المجموعات المحرومة والضعيفة، من خلال تدابير تشمل التدابير التعليمية والإدارية والتشريعية الملائمة لكفالة إدماجهم الكامل في مجتمع المعلومات.

و (تشجيع تصميم وإنتاج معدات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليتمكن الجميع، بمن فيهم كبار السن والمعوقون والأطفال، ولا سيما الأطفال المهمشين، وغير هؤلاء من المجموعات المحرومة والضعيفة، من النفاذ إليها بسهولة وبتكلفة معقولة، والنهوض بتنمية التكنولوجيات والتطبيقات والمحتوى بما يلي احتياجاتهم، وذلك في ضوء مبدأ التصميمات العالمية وتعزيز ذلك باستخدام التكنولوجيات الداعمة.

- ز) القيام من أجل تخفيف التحديات التي تمثلها الأمية، باستحداث تكنولوجيايات معقولة التكلفة وأسطح بينية حاسوبية غير نصية لتيسير نفاذ الناس إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ح) الاضطلاع بجهود دولية للبحث والتطوير ترمي إلى إتاحة معدات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ملائمة ومعقولة التكلفة من أجل المستعملين النهائيين.
- ط) التشجيع على استعمال القدرات اللاسلكية غير المستعملة، بما في ذلك القدرات الساتلية، في البلدان المتقدمة وخصوصاً في البلدان النامية، لتأمين النفاذ في المناطق النائية، وخصوصاً في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول، ولتحسين إمكانيات التوصيلية منخفضة التكلفة في البلدان النامية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً في جهودها لإنشاء بنية تحتية للاتصالات.
- ي) تحقيق التوصيلية المثلى بين شبكات المعلومات الكبرى من خلال التشجيع على إنشاء وتنمية شبكات مركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقاط تبادل الإنترنت على الصعيد الإقليمي، لتخفيض تكاليف التوصيل البيئي وتوسيع النفاذ إلى الشبكات.
- ك) وضع استراتيجيات لزيادة التوصيلية العالمية بتكلفة معقولة، مما يساعد على تسهيل النفاذ المحسن. وينبغي توجيه تكاليف النفاذ إلى الإنترنت والتوصيل البيئي التي يتم التفاوض بشأنها على أسس تجارية، نحو معلمات موضوعية وشفافة وغير تمييزية مع مراعاة الأعمال الجارية في هذا الموضوع.
- ل) تشجيع وتعزيز الاستعمال المشترك للوسائط التقليدية والتكنولوجيايات الجديدة.

جيم 3. النفاذ إلى المعلومات والمعرفة

10. تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس في أي مكان في العالم النفاذ إلى المعلومات والمعرفة نفاذاً يكاد يكون فورياً. وينبغي أن يستفيد الأفراد والمنظمات والمجتمعات من النفاذ إلى المعرفة والمعلومات.
- أ) صياغة خطوط توجيهية للسياسة العامة من أجل تطوير وتعزيز المعلومات المشاع بوصفها أداة دولية هامة لتيسير نفاذ الجمهور إلى المعلومات.
- ب) تشجع الحكومات على توفير قدر وافٍ من النفاذ إلى المعلومات الرسمية العامة عن طريق مختلف موارد الاتصال لا سيما الإنترنت. كما تشجع على وضع تشريعات بشأن النفاذ إلى المعلومات والحفاظ على البيانات العامة ولا سيما في مجال التكنولوجيايات الجديدة.
- ج) تشجيع أنشطة البحث والتطوير لتيسير قدرة الجميع على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمن فيهم الفئات المحرومة والمهمشة والضعيفة.
- د) ينبغي أن تنشئ الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون نقاط نفاذ عمومية مجتمعية متعددة الأغراض قابلة للاستدامة تتيح النفاذ مجاناً أو بتكلفة معقولة أمام مواطنيها إلى مختلف موارد الاتصالات، وخصوصاً الإنترنت. وينبغي أن تتمتع نقاط النفاذ هذه قدر الإمكان بطاقة كافية لتقديم المساعدة إلى المستعملين في المكتبات أو المؤسسات التعليمية أو الإدارات العامة أو مكاتب البريد أو الأماكن العمومية الأخرى، مع الاهتمام على وجه الخصوص بالمناطق الريفية والمناطق الفقيرة في الخدمات ومع احترام حقوق الملكية الفكرية وتشجيع استعمال المعلومات وتقاسم المعرفة.
- هـ) تشجيع البحث والنهوض بتوعية جميع أصحاب المصلحة بالإمكانيات التي تتيحها مختلف نماذج البرمجيات، ووسائل إنشائها، بما في ذلك الوسائل المشمولة بحقوق الملكية والبرمجيات المفتوحة المصدر والجانية، من أجل زيادة المنافسة وحرية الاختيار والقدرة على تحمل التكاليف، وتمكين جميع أصحاب المصلحة من تقييم أفضل الحلول التي تلي احتياجاتهم.
- و) ينبغي أن تعمل الحكومات بنشاط على تشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة عمل أساسية لمواطنيها وسلطانها المحلية. وينبغي للمجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرين، في هذا الصدد، تدعيم بناء قدرات السلطات المحلية على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع كوسيلة لتحسين نظم الحكم المحلية.
- ز) تشجيع البحوث في موضوعات مجتمع المعلومات، بما في ذلك ما يتعلق بالأشكال المبتكرة للربط الشبكي، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والأدوات والتطبيقات التي تيسر النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، وخصوصاً الجماعات الأقل حظاً.
- ح) دعم إنشاء خدمات المكتبات العامة الرقمية وخدمات الأرشفة الرقمية ومواءمتها مع مجتمع المعلومات، بما في ذلك عن طريق إعادة النظر في الاستراتيجيات والتشريعات الخاصة بالمكتبات الوطنية، وإيجاد تفهم عالمي للحاجة إلى "مكتبات مهجنة"، وتعزيز التعاون بين المكتبات على الصعيد العالمي.

ط) تشجيع مبادرات تيسير النفاذ، بما في ذلك النفاذ الحر وتكلفة معقولة، إلى المجالات العلمية والكتب المفتوحة للنفاذ الحر، والأرشيفات المفتوحة للمعلومات العلمية.

ي) دعم البحث والتطوير في تصميم الأدوات المفيدة لجميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الوعي بنماذج وتراخيص البرمجيات المختلفة وتقييمها من أجل ضمان الاختيار الأمثل للبرمجيات الملائمة التي من شأنها أن تسهم على أفضل نحو في تحقيق الغايات الإنمائية في الظروف المحلية.

جيم 4. بناء القدرات

11. ينبغي أن تتوفر لكل فرد المهارات اللازمة لتحقيق الاستفادة الكاملة من مجتمع المعلومات. ولذلك فمن الجوهرى بناء القدرات ونشر المعرفة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساهم في تحقيق التعليم للجميع في جميع أنحاء العالم، من خلال تعليم وتدريب المدرسين وتوفير ظروف أفضل للتعليم مدى الحياة، وشمول الناس الذين هم خارج العملية التعليمية الرسمية، وتحسين المهارات المهنية.

أ) تطوير السياسات المحلية لضمان إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالكامل في التعليم والتدريب على جميع المستويات، بما في ذلك تطوير المناهج الدراسية، وتدريب المدرسين، وإدارة وتنظيم المؤسسات التعليمية، دعماً لمفهوم التعليم مدى الحياة.

ب) وضع وتعزيز برامج محو الأمية، من خلال استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ج) تعزيز مهارات محو الأمية الإلكترونية للجميع، وذلك مثلاً من خلال تصميم وتنظيم دورات لموظفي الإدارة العامة، مع الاستفادة من التسهيلات المتوافرة مثل المكتبات، والمراكز المجتمعية المحلية متعددة الأغراض، ونقاط النفاذ العمومية أو بإنشاء مراكز محلية للتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة. وينبغي إعطاء اهتمام خاص للفئات المحرومة والضعيفة.

د) العمل في سياق السياسات التعليمية الوطنية، ومع مراعاة الحاجة إلى محو الأمية بين الكبار، على تزويد الشباب بالمعرفة والمهارات لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك القدرة على تحليل المعلومات ومعالجتها بطرق خلاقة ومبتكرة، وتقاسم الخبرات والمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.

هـ) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تضع برامج لبناء الطاقات مع التركيز على بناء كتلة حرجة من المهنيين والخبراء المؤهلين والمهرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

و) وضع مشاريع رائدة لتوضيح تأثير أنظمة توصيل التعليم البديلة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخاصة لتحقيق أهداف "التعليم للجميع"، بما في ذلك أهداف محو الأمية الأساسية.

ز) العمل على إزالة الحواجز بين الجنسين أمام التعليم والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع فرص التدريب المتساوية في المجالات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء والفتيات. وينبغي أن تستهدف برامج التدخل الأولية في العلوم والتكنولوجيا الفتيات بغية زيادة عدد النساء في مجالات العمل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع تبادل أفضل الممارسات في إدماج المساواة بين الجنسين في تعليم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ح) تمكين المجتمعات المحلية، وخاصة في المناطق الريفية والمناطق الفقيرة في الخدمات، من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتشجيع إنتاج محتوى مفيد وذو مغزى اجتماعي لمصلحة الجميع.

ط) الشروع في برامج للتعليم والتدريب تستعين قدر الإمكان بشبكات معلومات الجماعات الرحل التقليدية والسكان الأصليين من أجل إتاحة فرص المشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.

ي) تصميم وتنفيذ أنشطة للتعاون الإقليمي والدولي وخصوصاً لتعزيز طاقات القادة والموظفين التشغيليين في البلدان النامية وفي أقل البلدان نمواً، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبيقاً فعالاً في كامل نطاق الأنشطة التعليمية. وينبغي أن يشمل ذلك توصيل التعليم خارج الهيكل التعليمي، مثل أماكن العمل وفي البيوت.

ك) تصميم برامج تدريبية محددة على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تلبية الاحتياجات التعليمية للمهنيين العاملين في مجال المعلومات، مثل أمناء الأرشيفات وأمناء المكتبات، والعاملين في المتاحف والعلميين، والمدرسين والصحافيين وموظفي البريد والفتيات المهنية الأخرى ذات الصلة. وينبغي ألا يقتصر تدريب المهنيين العاملين في مجال المعلومات على تزويدهم بالأساليب والتقنيات الجديدة من أجل تطوير وتقديم خدمات المعلومات والاتصالات، ولكن ينبغي أن يركز أيضاً على مهارات الإدارة ذات

- الصلة لضمان أفضل استعمال للتكنولوجيات. وينبغي أن يركز تدريب المدرسين على الجوانب التقنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى تطوير المحتوى، وعلى ما تمثله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إمكانيات وتحديات محتملة.
- ل (تطوير التعلم والتدريب عن بُعد وغير ذلك من أشكال التعليم والتدريب كجزء من برامج بناء القدرات، مع توجيه اهتمام خاص للبلدان النامية ولا سيما لأقل البلدان نمواً في مختلف مستويات تنمية الموارد البشرية.
- م (تشجيع التعاون الدولي والإقليمي في مجال بناء القدرات، بما في ذلك البرامج القطرية التي تضعها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.
- ن (البدء في مشاريع رائدة لتصميم أشكال جديدة من الربط الشبكي القائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تربط بين مؤسسات التعليم والتدريب والبحوث فيما بين البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.
- س (العمل التطوعي عنصر قيم في رفع مستوى القدرات البشرية لاستعمال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات استعمالاً إنتاجياً وبناء مجتمع معلومات جامع بصورة أكبر. وينبغي تنشيط برامج المتطوعين لإتاحة بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وخصوصاً في البلدان النامية.
- ع (تصميم برامج لتدريب المستعملين على تطوير قدرات التعليم الذاتي والتطور الذاتي.

جيم 5. بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

12. الثقة والأمن من الدعائم الأساسية لمجتمع المعلومات.
- أ (تشجيع التعاون بين الحكومات في الأمم المتحدة ومع جميع أصحاب المصلحة في المحافل الملائمة الأخرى من أجل تعزيز الثقة لدى المستعملين، وبناء الطمأنينة وحماية البيانات وسلامة الشبكات؛ والنظر في الأخطار الحالية والمحتملة التي تهدد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتعامل مع القضايا الأخرى المتصلة بأمن المعلومات وأمن الشبكات.
- ب (ينبغي أن تعمل الحكومات، بالتعاون مع القطاع الخاص، على منع واكتشاف ومواجهة الجرائم السيبرانية وإساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق: وضع خطوط توجيهية تأخذ في الاعتبار الجهود الجارية في هذه المجالات؛ والنظر في تطبيق تشريعات تسمح بالتحقيق الفعال في حالات إساءة الاستعمال ومقاضاتها؛ وتشجيع الجهود الفعالة في مجال المساعدات المتبادلة، وتعزيز الدعم المؤسسي على المستوى الدولي لمنع مثل هذه الجرائم واكتشافها وإصلاح ما يترتب عليها؛ وتشجيع التعليم والنهوض بالوعي.
- ج (ينبغي أن تعمل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرون بنشاط على تعزيز تعليم وتوعية المستعملين بشأن الخصوصية على الخط وسبل المحافظة عليها.
- د (اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الرسائل الاقتحامية على المستويين الوطني والدولي.
- هـ (تشجيع التقييم المحلي للقوانين الوطنية للتغلب على أي عقبات أمام الاستعمال الفعال للوثائق والمعاملات الإلكترونية، بما في ذلك أساليب التصديق الإلكترونية.
- و (زيادة تعزيز إطار الثقة والأمن باتخاذ إجراءات تعزيز متبادلة في مجالات الأمن المتعلقة باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع اتخاذ مبادرات أو وضع خطوط توجيهية فيما يتعلق بالحقوق في الخصوصية، وفي حماية البيانات وحماية المستهلك.
- ز (تبادل الممارسات الجيدة في مجال أمن المعلومات وأمن الشبكات وتشجيع استخدامها من جانب جميع الأطراف المعنية.
- ح (دعوة البلدان المهتمة إلى إنشاء نقاط اتصال للتعامل الفوري مع الحوادث والاستجابة السريعة لها، وإنشاء شبكة تعاونية بين نقاط الاتصال لتبادل المعلومات والتكنولوجيات بشأن التعامل مع هذه الحالات.
- ط (التشجيع على المضي قدماً في تطوير التطبيقات الآمنة والموثوقة لتسهيل إجراء المعاملات على الخط.
- ي (تشجيع البلدان المهتمة على المساهمة بنشاط في أنشطة الأمم المتحدة الجارية بشأن بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم 6. البيئة التمكينية

13. لتعزيز المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لمجتمع المعلومات، يتعين على الحكومات أن تنشئ بيئة قانونية وتنظيمية وسياسية جديرة بالثقة وتنصف بالشفافية وعدم التمييز. وتشمل الإجراءات ما يلي:

أ) ينبغي للحكومات أن تعمل على قيام إطار سياسي وقانوني وتنظيمي يعزز مجتمع المعلومات ويتسم بالشفافية ويتيح المجال للمنافسة ومن الممكن التنبؤ به، يوفر حوافز مناسبة للاستثمار وتطوير المجتمع في مجتمع المعلومات.

ب) نطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ فريق عمل معنياً بإدارة الإنترنت، في عملية مفتوحة وجامعة تضمن وجود آلية من أجل المشاركة الكاملة والنشطة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة واشتراك المنظمات والمحافل الحكومية المشتركة والدولية ليقوم ببحث موضوع إدارة الإنترنت وتقديم مقترحات لاتخاذ ما يلزم بشأنه في موعد لا يتجاوز عام 2005. وينبغي أن يقوم هذا الفريق، على وجه الخصوص، بما يلي:

1' صياغة تعريف عملي لإدارة الإنترنت؛

2' تعيين قضايا السياسة العامة التي تتصل بإدارة الإنترنت؛

3' صياغة فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها الحكومات والمنظمات الحكومية المشتركة والدولية القائمة وغيرها من المحافل، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني من البلدان النامية والمتقدمة.

4' إعداد تقرير عن نتائج هذا النشاط لعرضه على المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس في عام 2005 للنظر فيه واتخاذ ما يلزم بشأنه.

ج) تدعي الحكومات إلى القيام بما يلي:

1' تسهيل إنشاء مراكز وطنية وإقليمية لتبادل الإنترنت؛

2' إدارة أسماء ميادين المستوى الأعلى للرمز القطري (ccTLD) لبلداتها أو الإشراف عليها، حسب الاقتضاء؛

3' تعزيز الوعي بالإنترنت.

د) تشجيع إقامة خواديم أساسية إقليمية، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، واستعمال عناوين دولية للميادين من أجل التغلب على العوائق أمام النفاذ.

هـ) ينبغي للحكومات أن تواصل تحديث قوانينها المحلية الخاصة بحماية المستهلك بحيث تستجيب للمتطلبات الجديدة لمجتمع المعلومات.

و) تشجيع المشاركة الفعالة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحوّل في المحافل الدولية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق فرص لتبادل الخبرات.

ز) ينبغي أن تقوم الحكومات بوضع استراتيجيات وطنية، تشمل استراتيجيات الحكومة الإلكترونية، لزيادة الشفافية والكفاءة والديمقراطية في الإدارة العامة.

ح) وضع إطار يكفل أمن تخزين وأرشفة الوثائق وغيرها من سجلات المعلومات الإلكترونية.

ط) ينبغي أن تعمل الحكومات وأن يعمل أصحاب المصلحة بنشاط على تعزيز تعليم المستعملين وزيادة وعيهم بشأن الخصوصية على الخط ووسائل حمايتها.

ي) دعوة أصحاب المصلحة إلى ضمان أن تكون الممارسات المصممة لتسهيل التجارة الإلكترونية مصممة بالشكل الذي يسمح أيضاً للمستهلكين بحرية الاختيار بين استعمال الاتصالات الإلكترونية أو عدم استعمالها.

ك) تشجيع الأعمال الجارية في مجال الأنظمة الفعالة لتسوية المنازعات، وخصوصاً الحلول البديلة، التي يمكنها أن تساعد في تسوية المنازعات.

ل) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة، أن تعمل على وضع سياسات تشجع على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز أصحاب المشاريع، وتعزيز الابتكار والاستثمار مع الاهتمام الخاص بمشاركة المرأة.

م) إدراكاً للإمكانيات الاقتصادية التي يمكن أن تحققها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ينبغي مساعدة هذه المشاريع في زيادة قدراتها التنافسية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتيسير نفاذ هذه المشاريع إلى رؤوس الأموال وتعزيز قدرتها على المشاركة في المشاريع المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ن) ينبغي أن تتصرف الحكومات كمستعمل نموذجي وأن تكون من أوائل معتنقي التجارة الإلكترونية حسب مستويات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

س) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تسعى إلى زيادة الوعي بأهمية المعايير الدولية للتشغيل البيئي لأغراض التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي.

- ع) ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، أن تعزز تنمية واستعمال المعايير المفتوحة اللا تمييزية الصالحة للتشغيل البيني والقائمة على أساس الطلب.
- ف) يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات، وفقاً لصلاحياته التعاقدية، بتنسيق نطاقات التردد وتوزيعها، بما يسهل النفاذ في كل مكان بأسعار معقولة.
- ص) ينبغي اتخاذ خطوات إضافية في الاتحاد الدولي للاتصالات والمنظمات الإقليمية الأخرى لضمان الاستعمال الرشيد والفعال والاقتصادي لطيف الترددات الراديوية ونفاذ الجميع إليه نفاذاً منصفاً، استناداً إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

جيم 7. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تحقيق فوائد في جميع جوانب الحياة

14. يمكن أن تدعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمالة والبيئة والزراعة والعلم في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية. وسيشمل ذلك إجراءات في القطاعات التالية:

15. الحكومة الإلكترونية

- أ) تنفيذ استراتيجيات الحكومة الإلكترونية التي تركز على تطبيقات تهدف إلى الابتكار وتعزيز الشفافية في الإدارات العامة والعمليات الديمقراطية وتحسين الكفاءة وتعزيز العلاقة مع المواطنين.
- ب) وضع مبادرات وخدمات وطنية للحكومة الإلكترونية على جميع المستويات، تتفق مع احتياجات المواطنين ودوائر الأعمال، من أجل تحقيق توزيع أكفأ للموارد والأصول العامة.
- ج) دعم مبادرات التعاون الدولي في ميدان الحكومة الإلكترونية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة على جميع المستويات الحكومية.

16. الأعمال التجارية الإلكترونية

- أ) تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص على تعزيز فوائد التجارة الدولية واستعمال الأعمال التجارية الإلكترونية، والنهوض باستعمال نماذج الأعمال التجارية الإلكترونية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.
- ب) ينبغي للحكومات أن تسعى إلى حفز استثمارات القطاع الخاص وتشجيع التطبيقات الجديدة وتطوير المحتوى والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وذلك من خلال اعتناق بيئة تمكينية واستناداً إلى إتاحة الإنترنت على نطاق واسع.
- ج) ينبغي لسياسات الحكومات أن تؤيد تقديم المساعدة إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وتنميتها، في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات علاوة على دخولها إلى الأعمال التجارية الإلكترونية، من أجل حفز النمو الاقتصادي وخلق الوظائف كعنصر في استراتيجية للحد من الفقر من خلال خلق الثروة.

17. التعلم الإلكتروني (انظر القسم جيم 4)

18. الصحة الإلكترونية

- أ) تشجيع الجهود التعاونية للحكومات والمخططين والمهنيين في المجال الصحي وسائر الوكالات بمشاركة من المنظمات الدولية من أجل إقامة أنظمة للرعاية الصحية وأنظمة معلومات صحية لا تعاني من التأخير ويعتمد عليها ومن نوعية عالية وفي متناول الجميع، ومن أجل تعزيز التدريب الطبي المتواصل والتعليم والأبحاث الطبية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع احترام وحماية حقوق المواطنين وخصوصياتهم.
- ب) تيسير النفاذ إلى المعلومات الطبية المتوفرة على الصعيد العالمي وموارد المحتوى الملائمة على الصعيد المحلي، من أجل دعم بحوث الصحة العامة وبرامج الوقاية والنهوض بصحة المرأة وصحة الرجل، مثل مسائل الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والأمراض التي تستحوذ على اهتمام العالم مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل.
- ج) الإنذار بالأمراض السارية ورصد انتشارها والسيطرة عليها، من خلال تحسين أنظمة المعلومات المشتركة.
- د) تعزيز وضع معايير دولية لتبادل البيانات الصحية، مع مراعاة اعتبارات الخصوصية.

هـ (تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين نظام الرعاية الصحية والمعلومات الصحية وتوسيعه ليشمل المناطق النائية والفقيرة في الخدمات ومجموعات السكان الضعيفة، مع الاعتراف بدور المرأة في تقديم الرعاية الصحية لأسرتها ومجتمعها.
و (دعم المبادرات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع فيها، من أجل توفير المساعدة الطبية والإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ.

19. التوظيف الإلكتروني

أ (تشجيع صياغة أفضل الممارسات للعاملين وأرباب العمل الإلكترونيين، واستنادها على المستوى الوطني إلى مبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين، وبمراعاة جميع المعايير الدولية ذات الصلة.
ب (تشجيع الطرق الجديدة لتنظيم العمل ونشاط شركات الأعمال بهدف زيادة الإنتاجية والنمو والرفاه من خلال الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والموارد البشرية.
ج (تشجيع العمل عن بعد لتمكين المواطنين لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة من العيش في وسط مجتمعاتهم ومن العمل في أي مكان وزيادة فرص عمل المرأة والمعوقين. وفي تشجيع العمل عن بعد، ينبغي الاهتمام بوضع استراتيجيات تعمل على خلق فرص العمل والاحتفاظ بالقوة العاملة الماهرة.
د (تشجيع برامج التدخل المبكر في مجال العلوم والتكنولوجيا التي ينبغي أن تستهدف صغار الفتيات وذلك لزيادة عدد النساء في شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

20. البيئة الإلكترونية

أ (تشجع الحكومات، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين، على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيزها لاستغلالها كأداة للحماية البيئية والاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية.
ب (تشجع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على اتخاذ إجراءات وتنفيذ مشاريع وبرامج من أجل استدامة الإنتاج والاستهلاك والتخلص الآمن بيئياً من مخلفات معدات وأجزاء مكونات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإعادة تدويرها.
ج (إقامة أنظمة رصد تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتنبؤ بالكوارث الطبيعية والكوارث من صنع الإنسان ورصد آثارها، خاصة في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً وبلدان الاقتصادات الصغيرة.

21. الزراعة الإلكترونية

أ (ضمان نشر المعلومات بانتظام، عن الزراعة وتربية المواشي ومصائد الأسماك والغابات والأغذية، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إتاحة النفاذ السريع إلى المعارف والمعلومات الشاملة والحديثة والتفاصيل ذات الصلة، لا سيما في المناطق الريفية.
ب (ينبغي أن تسعى الشركات بين القطاعين العام والخاص إلى تعظيم استعمالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لتحسين الإنتاج (كما ونوعاً).

22. العلم الإلكتروني

أ (تعزيز التوصيل بالإنترنت توصيلاً يعتمد عليه وبسرعة عالية وتكلفة معقولة أمام كل الجامعات ومعاهد البحوث دعماً لدورها الحيوي في إنتاج المعلومات والمعرفة وفي التعليم والتدريب، ودعم إقامة الشراكات ودعم التعاون والربط الشبكي بين هذه المؤسسات.
ب (تشجيع النشر الإلكتروني والتسعين التمايزي والمبادرات مفتوحة المصدر لتوفير المعلومات العلمية وتيسير النفاذ إليها على قدم المساواة في جميع البلدان.
ج (تعزيز استعمال تكنولوجيا الاتصال بين النظراء لتقاسم المعارف العلمية والحصول على نسخ مسبقة ونسخ مكررة من كتابات المؤلفين العلميين الذين يتنازلون عن حقوقهم في الحصول على مدفوعات مالية.
د (تعزيز جمع البيانات الرقمية العلمية الأساسية ونشرها وحفظها على المدى الطويل بشكل منهجي وفعال في جميع البلدان، ومنها مثلاً بيانات السكان والأحوال الجوية.
هـ (تعزيز وضع مبادئ ومعايير تتصل بالبيانات من أجل تيسير التعاون والاستعمال الفعال للمعلومات والبيانات العلمية المجمعة من أجل استخدامها في الأبحاث العلمية، حسب الاقتضاء.

جيم 8. التنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي

23. يعتبر التنوع الثقافي واللغوي عاملاً حافزاً على احترام الهوية الثقافية والتقاليد والأديان وهو في الوقت نفسه عامل جوهري في تطوير مجتمع معلومات يقوم على أساس الحوار بين الثقافات وعلى التعاون الإقليمي والدولي. وهو عنصر هام في التنمية المستدامة.
- أ) وضع سياسات تدعم احترام التنوع الثقافي واللغوي والتراث الثقافي في داخل مجتمع المعلومات، والحفاظ على هذا التنوع والتراث وتعزيزهما وتطويرهما، كما جاء في وثائق الأمم المتحدة المتفق عليها ذات الصلة، بما فيها إعلان اليونسكو بشأن التنوع الثقافي. ويتضمن هذا تشجيع الحكومات على وضع سياسات ثقافية تشجع على إنتاج المحتوى الثقافي والتعليمي والعلمي وتطوير صناعات ثقافية محلية تناسب السياق اللغوي والثقافي للمستعملين.
- ب) وضع سياسات وقوانين وطنية تكفل للمكتبات والأرشيفات والمتاحف وسائر المؤسسات الثقافية القيام بدورها الكامل باعتبارها من مصادر تقديم المحتوى - الذي يشمل المعارف التقليدية - في مجتمع المعلومات، وخاصة من خلال إتاحة النفاذ المستمر إلى المعلومات المسجلة.
- ج) دعم الجهود الرامية إلى تطوير تكنولوجيات مجتمع المعلومات واستعمالها بهدف الحفاظ على تراثنا الطبيعي والثقافي وجعله في متناول الجميع باعتباره جزءاً حياً من ثقافة اليوم. ويتضمن ذلك وضع نظم تكفل استمرار النفاذ إلى المعلومات الرقمية المحفوظة في الأرشيفات ومحتوى الوسائط المتعددة في الأرشيفات الرقمية، ودعم الأرشيفات ومجموعات الأعمال الثقافية والمكتبات باعتبارها الذاكرة الإنسانية.
- د) وضع وتنفيذ سياسات تحفظ وتؤكد وتحترم وتعزز تنوع التعبير الثقافي ومعارف وتقاليد الشعوب الأصلية من خلال إنشاء محتويات معلوماتية متنوعة واستخدام طرائق مختلفة بما في ذلك رقمنة التراث التعليمي والعلمي والثقافي.
- هـ) قيام السلطات المحلية بدعم تنمية المحتوى المحلي وترجمته وتكييفه ودعم الأرشيفات الرقمية والمحلية ومختلف أشكال الوسائط الرقمية والتقليدية. ويمكن لهذه الأنشطة أن تشجع تنمية المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية.
- و) توفير محتوى وثيق الصلة بثقافات ولغات الأفراد في مجتمع المعلومات من خلال النفاذ إلى خدمات وسائط الإعلام التقليدية والرقمية.
- ز) العمل من خلال شراكات القطاعين العام والخاص على رعاية إنشاء محتوى محلي ووطني متنوع، بما في ذلك المحتوى المتاح باللغة الأم للمستعملين، وعلى توفير الاعتراف والدعم للأعمال المستندة إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في جميع مجالات الفنون.
- ح) تعزيز برامج تركز على مناهج دراسية تراعي تمايز الجنسين في التعليم الرسمي وغير الرسمي لجميع أفراد المجتمع وتعزيز تعلم المرأة علوم الاتصالات والوسائط بهدف بناء القدرة لدى الفتيات والنساء على تفهم وتطوير محتوى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.
- ط) تعهد القدرات المحلية بالرعاية من أجل خلق وتوزيع البرمجيات باللغات المحلية وكذلك المحتوى الذي يهتم مختلف شرائح السكان بما فيها شريحة الأميين والأشخاص المعوقين والجماعات المحرومة والضعيفة وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول.
- ي) تقديم الدعم إلى وسائط الإعلام القائمة في المجتمعات المحلية ودعم المشاريع التي تجمع بين استعمال وسائط الإعلام التقليدية والتكنولوجيات الجديدة لتقوم بدورها في تسهيل استعمال اللغات المحلية، ولتوثيق وحفظ التراث المحلي بما في ذلك المشاهد الطبيعية والتنوع البيولوجي، وكوسيلة للوصول إلى المجتمعات الريفية والمغزولة والجماعات الرحل.
- ك) تعزيز قدرة الشعوب الأصلية على وضع المحتويات بلغتهم الأصلية.
- ل) التعاون مع الشعوب الأصلية والمجتمعات التقليدية لتمكينهم من استعمال معارفهم التقليدية في مجتمع المعلومات بفعالية أكبر والاستفادة من هذا الاستعمال.
- م) تبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات بشأن السياسات والأدوات المصممة للنهوض بالتنوع الثقافي واللغوي على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. ويمكن تحقيق ذلك بإنشاء مجموعات عمل إقليمية ودون إقليمية تتناول مسائل محددة في خطة العمل هذه تعزيزاً لجهود التكامل.
- ن) القيام بتقييم، على المستوى الإقليمي، لإسهام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في التبادل والتفاعل الثقافيين، والعمل، اعتماداً على حصيلة هذا التقييم، على صياغة البرامج ذات الصلة.

س) ينبغي أن تشجع الحكومات، من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، برامج التكنولوجيات والبحث والتطوير في مجالات الترجمة والتصوير الأيقوني والخدمات التي تعمل بالصوت وتطوير المعدات اللازمة ومجموعة شتى من نماذج البرمجيات، بما في ذلك البرمجيات مسجلة الملكية، والبرمجيات مفتوحة المصدر والبرمجيات المجانية، مثل مجموعات الحروف الموحدة والرموز اللغوية

والقواميس الإلكترونية والمصطلحات والموسوعات ومحركات البحث متعددة اللغات وأدوات الترجمة الآلية وأسماء الميادين المدوّلة ووضع مراجع بشأن المحتوى علاوة على البرمجيات العامة والتطبيقية.

جيم 9. وسائط الإعلام

24. لوسائط الإعلام بمختلف أشكالها وتنوع ملكيتها - بصفتها عنصراً فعالاً، دور أساسي في تطوير مجتمع المعلومات كما أنها تمثل مساهماً مهماً معترفاً به في حرية التعبير وتعددية المعلومات.
- أ (تشجيع وسائط الإعلام - بما فيها الوسائط المطبوعة والإذاعة والوسائط الجديدة - على مواصلة الدور الهام الذي تؤديه في مجتمع المعلومات.
- ب (تشجيع وضع تشريعات محلية تضمن استقلال وسائط الإعلام وتعددتها.
- ج (اتخاذ تدابير ملائمة - لا تتعارض مع حرية التعبير - لمناهضة المحتوى غير القانوني والمسيء في محتوى وسائط الإعلام
- د (تشجيع الإعلاميين المحترفين في البلدان المتقدمة على إقامة شراكات وشبكات مع وسائط الإعلام في البلدان النامية، لا سيما في مجال التدريب.
- هـ (تشجيع التوازن والتنوع في الموضوعات المعروضة عن النساء والرجال في وسائط الإعلام.
- و (تقليل الاختلالات الدولية التي تؤثر على وسائط الإعلام وخاصة في صدد البنية التحتية والموارد التقنية وتنمية المهارات البشرية، مع الاستفادة الكاملة من أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الصدد.
- ز (تشجيع وسائط الإعلام التقليدية على سد الفجوة المعرفية وتسهيل تدفق المحتوى الثقافي وخاصة في المناطق الريفية.

جيم 10. الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات

25. ينبغي أن يخضع مجتمع المعلومات لقيم معترف بها عالمياً وأن يسعى إلى تحقيق الصالح العام وإلى تجنب إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- أ (اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز احترام السلم والنهوض بالقيم الأساسية وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح وتقاسم المسؤولية واحترام الطبيعة.
- ب (ينبغي لجميع أصحاب المصلحة زيادة وعيهم بالبعد الأخلاقي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ج (ينبغي أن تسعى جميع الأطراف الفاعلة في مجتمع المعلومات إلى تعزيز الصالح العام وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية واتخاذ إجراءات مناسبة وتدابير وقائية يحددها القانون لمنع إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل التصرفات الإجرامية وغيرها من الأعمال القائمة على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بها من أشكال التعصب والكرهية والعنف وجميع أشكال الاعتداء على الأطفال، بما في ذلك اشتهاؤ الأطفال واستغلال الأطفال في مواد إباحية، والإنجار بالأشخاص واستغلالهم.
- د (دعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبخاصة الهيئات الأكاديمية، إلى مواصلة القيام بأبحاث بشأن الأبعاد الأخلاقية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم 11. التعاون الدولي والإقليمي

26. إن التعاون الدولي بين جميع أصحاب المصلحة يتصف بأهمية حيوية لخطة العمل هذه ويتعين دعمه بغية النهوض بالنفوذ الشامل وسد الفجوة الرقمية، وذلك من خلال جملة أمور منها توفير وسائل التنفيذ.
- أ (ينبغي أن ترفع الحكومات في البلدان النامية درجة الأولوية النسبية لمشروعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الطلبات المقدمة للحصول على التعاون الدولي والمساعدة الدولية بشأن مشاريع تنمية البنية التحتية من البلدان المتقدمة والمنظمات المالية الدولية.
- ب (في إطار الميثاق العالمي للأمم المتحدة وعلى أساس إعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة، لا بد من بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص وزيادتهما، مع التركيز على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أغراض التنمية.
- ج (دعوة المنظمات الدولية والإقليمية إلى إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برامج عملها ومساعدة جميع مستويات البلدان النامية على المشاركة في إعداد وتنفيذ خطط عمل وطنية لدعم الوفاء بالأهداف الموضحة في إعلان المبادئ وفي خطة العمل هذه، آخذة في الاعتبار أهمية المبادرات الإقليمية.

دال) جدول أعمال التضامن الرقمي

27. يهدف جدول أعمال التضامن الرقمي إلى إيجاد الظروف المؤدية إلى تعبئة الموارد البشرية والمالية والتكنولوجية من أجل استيعاب جميع الرجال والنساء في مجتمع المعلومات الناشئ. والتعاون الوطني والإقليمي والدولي الوثيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة عنصر حيوي في تنفيذ جدول الأعمال هذا. ونحتاج للتغلب على الفجوة الرقمية إلى استخدام المناهج والآليات القائمة بقدر أكبر من الكفاءة وأن نستكشف المناهج والآليات الجديدة كاملاً، وذلك من أجل تمويل تطوير البنية التحتية والمعدات وبناء القدرات وتنمية المحتوى، والذي يعتبر ضرورياً للمشاركة في مجتمع المعلومات.

دال 1. الأولويات والاستراتيجيات

أ) ينبغي وضع استراتيجيات إلكترونية وطنية كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.
ب) ينبغي تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تماماً في صلب استراتيجيات المساعدة الإنمائية الرسمية من خلال عمليات أكثر فعالية لتقاسم المعلومات والتنسيق فيما بين الجهات المانحة، ومن خلال تحليل وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المكتسبة من الخبرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرامج الإنمائية.

دال 2. تعبئة الموارد

أ) ينبغي لجميع البلدان والمنظمات الدولية إيجاد الظروف المؤاتية لإتاحة المزيد من الموارد وتعبئتها على نحو فعال لتمويل التنمية كما جاء تفصيلاً في توافق آراء مونتريري.

ب) ينبغي أن تبذل الدول المتقدمة جهوداً ملموسة للوفاء بالتزاماتها الدولية التي تعهدت بها لتمويل التنمية بما في ذلك توافق آراء مونتريري حيث جرى حث الدول المتقدمة على أن تبذل جهوداً ملموسة، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، للوفاء بهدف تقدم 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية وهدف تخصيص 0,15-0,20 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لأقل البلدان نمواً.

ج) بالنسبة إلى البلدان النامية التي تواجه أعباء ديون لا يمكن تحملها، نرحب بالمبادرات التي تم الاضطلاع بها لتخفيض الديون غير المدفوعة، وندعو إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الوطنية والدولية في هذا الصدد، بما في ذلك إلغاء الديون وغير ذلك من الترتيبات، حسب الاقتضاء. وينبغي إيلاء الاهتمام الخاص إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن شأن هذه المبادرات إتاحة المزيد من الموارد لتمويل مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح مشاريع التنمية.

د) وإدراكاً للأهمية الكامنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية فإننا ندعو أيضاً:

1' البلدان النامية إلى زيادة جهودها لاجتذاب الاستثمارات الكبرى من القطاع الخاص محلياً ومن الخارج لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تهيئة مناخ استثماري مؤات يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ بالظروف السائدة فيه؛

2' البلدان المتقدمة ومنظمات التمويل الدولية إلى الاستجابة لاستراتيجيات وأولويات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وأن تدرج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في صلب برامج عملها، وأن تساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في إعداد وتنفيذ استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية. وانطلاقاً من أولويات خطط التنمية الوطنية ومن تنفيذ الالتزامات المعلنة أعلاه، ينبغي للبلدان المتقدمة بذل المزيد من الجهود لتوفير قدر أكبر من الموارد المالية للبلدان النامية في سعيها لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح التنمية؛

3' القطاع الخاص إلى المساهمة في تنفيذ جدول أعمال التضامن الرقمي هذا.

هـ) ينبغي لنا في جهودنا لسد الفجوة الرقمية في إطار تعاوننا من أجل التنمية أن نعزز المساعدة التقنية والمالية الموجهة نحو بناء القدرات الوطنية والإقليمية ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بين جميع الأطراف وأن نعزز التعاون في برامج البحث والتطوير وتبادل الخبرات العملية.

و) في حين ينبغي استغلال الآليات المالية القائمة على جميع المستويات استغلالاً كاملاً، فإنه ينبغي إجراء استعراض دقيق لكفاية هذه الآليات لمواجهة تحديات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، واستكمال هذا الاستعراض قبل نهاية ديسمبر 2004. وستقوم بهذا الاستعراض قوة عمل تعمل تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، ويقدم هذا الاستعراض إلى المرحلة الثانية لهذه القمة للنظر فيه. واستناداً إلى استنتاجات هذا الاستعراض، تجرى دراسة إمكانات التحسين والتجديد في آليات التمويل، بما في ذلك إنشاء صندوق طوعي للتضامن الرقمي، وفقاً لما يرد في إعلان المبادئ، وجدوى هذا الصندوق ومدى فعاليته.

ز) ينبغي للبلدان أن تنظر في إقامة آليات وطنية لتحقيق النفاذ الشامل في كل من المناطق الريفية والحضرية الفقيرة في الخدمات، وذلك في سبيل سد الفجوة الرقمية.

هاء) المتابعة والتقييم

28. متابعة تحقيق المقاصد والغايات والأهداف الواردة في خطة العمل هذه، ومع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، ينبغي صياغة مخطط واقعي ودولي لتقييم الأداء وتحديد علامات القياس (النوعية والكمية) بواسطة المؤشرات الإحصائية المقارنة ونتائج البحوث.

أ) ينبغي صياغة وإطلاق رقم قياسي مركب لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الفرصة الرقمية) بالتعاون مع كل بلد من البلدان المعنية. ويمكن نشر هذا الرقم القياسي سنوياً أو كل سنتين في تقرير يسمى تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يوضح هذا الرقم القياسي الإحصاءات ذات الصلة في حين يمكن أن يعرض التقرير الأعمال التحليلية بشأن السياسات وتنفيذها، بما في ذلك تحليل البيانات الخاصة بالجنسين تبعاً للظروف الوطنية.

ب) ينبغي أن تكون المؤشرات وعلامات القياس الملائمة، بما فيها مؤشرات التوصيلية المجتمعية، وسيلة لتوضيح حجم الفجوة الرقمية على الصعيدين المحلي والدولي وأن تبقى هذه الفجوة قيد التقييم المنتظم ومتابعة التقدم العالمي في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها أهداف إعلان الألفية.

ج) ينبغي أن تعد المنظمات الدولية والإقليمية تقيماً وأن تقدم تقريراً على أساس منتظم حول النفاذ الشامل لجميع الشعوب إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية توفير الفرص المتكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

د) ينبغي وضع مؤشرات خاصة بالجنسين من ناحية استعمال كل منهما لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات واحتياجاته منها. وينبغي تعيين مؤشرات قياس من أجل تقييم أثر المشاريع الممولة لأغراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حياة النساء والفتيات.

هـ) إنشاء موقع على شبكة الويب يتضمن أفضل الممارسات وقصص النجاح، استناداً إلى تجميع المعلومات التي يسهم بها جميع أصحاب المصلحة، وذلك في نسق موجز وجذاب. ويمكن تحديث هذا الموقع دورياً وتحويله إلى ممارسة دائمة لتقاسم الخبرات.

و) ينبغي أن تنشئ جميع البلدان والأقاليم أدوات لتوفير معلومات إحصائية عن مجتمع المعلومات. وينبغي أن تقدم مؤشرات أساسية وتحليلية بشأن الأبعاد الرئيسية لمجتمع المعلومات. كما ينبغي إعطاء الأولوية لوضع أنظمة من المؤشرات المتناسكة القابلة للمقارنة دولياً، مع مراعاة مستويات التنمية المتفاوتة.

واو) نحو المرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (تونس)

29. عملاً بقرار الجمعية العامة 56/183 ومع مراعاة نتائج مرحلة جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، سيعقد اجتماع تحضيرى في النصف الأول من عام 2004 لاستعراض قضايا مجتمع المعلومات التي ينبغي أن تشكل بؤرة تركيز لمرحلة تونس للقمة العالمية لمجتمع المعلومات والاتفاق على هيكل العملية التحضيرية للمرحلة الثانية. وتبعاً لقرار هذه القمة بشأن مرحلتها في تونس، ينبغي أن تنظر المرحلة الثانية للقمة في جملة أمور منها:

أ) صياغة وثائق نهائية ملائمة استناداً إلى نتائج مرحلة جنيف للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في جنيف عملاً على دعم عملية بناء مجتمع معلومات عالمي، وتقليص الفجوة الرقمية وتحويلها إلى فرص رقمية.

ب) متابعة وتنفيذ خطة عمل جنيف على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، كجزء من نهج متكامل ومنسق، مما يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، على أن يكون ذلك من خلال الشراكات بين أصحاب المصلحة، من بين جملة أمور أخرى.

الملحق 3

مذكرة من الأمين العام للقمة

ترتيبات بشأن مرحلة تونس من القمة

أحاطت اللجنة التحضيرية علماً في دورتها الثالثة المستأنفة في 14 نوفمبر 2003 بالاقترح التالي بخصوص مرحلة تونس والذي سيقدم إلى القمة العالمية لمجتمع المعلومات للبت فيه:

ترتيبات بشأن مرحلة تونس من القمة

نقرر عقد اجتماع تحضيري في النصف الأول من عام 2004 لاستعراض قضايا مجتمع المعلومات التي ينبغي أن ينصب عليها اهتمام مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، والاتفاق على هيكل مسيرة عمل المرحلة الثانية استناداً إلى المساهمات المقدمة من الوفود. وينبغي لمكتب مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات أن يبدأ تحت قيادة رئيسه، التحضير لهذا الاجتماع التحضيري.